

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة و جباية

بـعـنـوان:

دور الجباية في التنمية المحلية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية سعيدة

تحت إشراف:
* أ. معراجي عبد المالك

من إعداد الطالبة:
* علالي سومية

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ..... رئيسا.
الأستاذ..... مشرف.
الأستاذ..... ممتحنا.
الأستاذ..... ممتحنا.

السنة الجامعية 2012 - 2013

الإهداء



أهدي عملي المتواضع إلى:

- سبب وجودي الوالدين الكريمين
- إخواني وأخواتي الأعزاء وأخص بالذكر الأخ الغالي "علالي بوزيان" والأخت العزيزة "علالي ملوكه" لما قدماه لي من دعم معنوي ومادي وكل أفراد عائلة "علالي" كبيرا وصغيرا.
- كل الأصدقاء الأعزاء الذين تعرفت بهم طوال الفترة الجامعية.
- كل طلبة الماستر دفعت 2013/2012 وخاصة تخصص محاسبة وجباية.
- عمال مديرية الضرائب لولاية سعيدة.
- كل من عرفوني وعرفتهم.



الشكر



أولا وقبل كل شيء أشكر الله تعالى وأحمده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى.

كما أشكر الأستاذ المؤطر معراجي عبد المالك الذي كان بمثابة الأب والأخ وأيضا جميع الأساتذة الذين كانوا موجهين ومعلمين طيلة المسيرة الجامعية والطاغم الإداري للعلوم الاقتصادية والتجارية لجامعة الدكتور مولاي الطاهر.

أيضا عمال مديرية الضرائب لولاية سعيدة خاصة مكتب الإحصائيات ومفتشية الضرائب لسيدي بوبكر. وكل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.



Résumé :

A travers ce modeste travail on essaye d'évoquer la grande importance de l'impôt dans le bilan national .Ce qui nous a poussé à préciser le rôle de l'entreprise dans le cadre du développement local ; tout en incluant des modèles différents pour permettre de déterminer notre position vis à vis le reste du monde .

En conclusion on a entamé une étude de cas concernant la direction des impôts de la wilaya de Saida afin de situer l'immense collaboration de notre wilaya dans le cadre du large programme national de développement.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.1	مزايا ومساوئ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة	15
الجدول 2.1	نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لكل فرد في الفترة الممتدة (1998/1880).	28
الجدول 2.2	نسبة الزراعة، الصناعة والخدمات من الناتج القومي لسنة 1998.	30
الجدول 2.3	بعض الملامح الأساسية للتعليم في بعض دول العالم.	32
الجدول 2.4	ملامح الصحة في بعض الدول.	33
الجدول 2.5	نسبة توزيع الإيرادات (2006/2001)	45
الجدول 3.1	التغيرات التي مست معدل التضخم	62
الجدول 3.2	تزايد معدل البطالة	64
الجدول 4.1	المفتشيات و القبضات بولاية سعيدة	75
الجدول 4.2	نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي تصاعديا	81
الجدول 4.3	ما يعادل الدخل الإجمالي بالنسب	81
الجدول 4.4	مبالغ الضريبة على الدخل الإجمالي	82
الجدول 4.5	عائدات الضريبة على أرباح الشركات في سعيدة	84
الجدول 4.6	نسبة الجماعات المحلية بالنسبة 2%	85
الجدول 4.7	نسبة الجماعات المحلية بالنسبة 3%	85
الجدول 4.8	عائدات الرسم على النشاط المهني في سعيدة	86
الجدول 4.9	تصريحات الرسم على القيم المضافة	87
الجدول 4.10	مداخيل حقوق التسجيل والطوابع	88
الجدول 4.11	عدد المحلات التجارية المصرح بها في سنة 2012	89
الجدول 4.12	عدد المحلات غير التجارية المصرح بها في 2012	90

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
49	الإطار المؤسسي لأغراض التخطيط من أجل التنمية	الشكل 2.1
74	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب	الشكل 4.1

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
96	وثيقة G50	الملحق 1.4
95	LE ROLE INDIVIDUEL وثيقة	الملحق 2.4

مقدمة العامة:

لقد تلخص في القدم دور الدولة على الحراسة والأمن الداخلي والخارجي حيث سمية بالدولة الحارسة وكان تدخلها في المجال الاقتصادي محدود على بعض المهام التي تخص النفع العام كشق الطرق بناء السدود أي كانت بعيدة عن التدخل في الاقتصاد وكان تدخلها لا يدر أي مردود يخدم مصالحها ويمكن تسمية هذا بالمفهوم الضيق لتدخل الدولة في الأمور الاقتصادية.

وبعد فترة من العيش في الحروب سواء كانت عالمية أو داخلية أصبح المفكرين الاقتصاديين ينظرون نحو التطور والتنمية نظرة شاملة ولكن كانت الدراسة في ذلك الوقت تقتصر على الدول المتطورة التي أمضت عقود في تطبيق السياسات ومعظم هذه السياسات لا تخدم مصالح الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو والتي كانت تحاول النهوض باقتصادها لمواكبة مصاف الدول المتقدمة.

تفطنت الدول النامية سواء من تجاربها الخاصة أو من تجارب دول سبقتها في الركب إلى عامل المحلية وبدأت تهتم بالتنمية المحلية حيث أنه من دونها لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ولجأت إلى توعية الشعوب بحقوقهم وواجباتهم التي تساهم في خدمة المنطقة التي يقطنوها وبالتالي الدولة ككل.

ومن بين واجباتهم دفع المستحقات الضريبية التي هي واجبة على المكلفين بها كما،ها تحتل الراتب الأولي في إيرادات الدولة خصوصا الدول البترولية التي تعتمد عليها بشكل كبير والجزائر خير مثال على ذلك وهي أيضا أداة مهمة في يد الدولة للضغط على المكلفين وتلبية حاجاتها التي تهدف إلى خدمة الصالح العام حتى أنه أصبح صلاح النظام داخل الدولة من صلاح النظام الضريبي.

وفي ضل ذلك جاء موضوع هذه الدراسة "دور الجباية في التنمية المحلية" لتوضيح مدى الدور الذي تلعبه الجباية في تحقيق تنمية محلية فعالة والتي حاولنا الإجابة عليها من خلال التساؤلات التالية:

الفرضيات:

- ❖ ما هي مكونات وأهم القواعد التي يركز عليها النظام الضريبي على وجه العموم؟
- ❖ ما هي خصائص النظام الضريبي في الدول النامية وما مشاكلها؟
- ❖ ما هي الآثار التي تتركها الجباية في المشاكل الاقتصادية؟
- ❖ ما هي تركيبة النظام الضريبي الجزائري وكيف يمكنه التأثير على التنمية المحلية؟

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع بناء على الواقع الاقتصادي الجزائري ومعرفتنا بمدى تأثير الضرائب عليه ولذلك قررنا دراسة هذا العنصر المهم في اقتصاد بلادنا ومعرفة مدى تأثيره على التنمية المحلية الشاملة التي تسعى الجزائر جاهدنا لتحقيقها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1/- معرفة هيكل النظام الضريبي بشكل عام وكذلك في الدول النامية والتي تعتبر الجزائر واحدة منها.
- 2/- التعرف على الأهمية التي تلعبها الجباية في السير باقتصاد الجزائر إلى مصاف الدول المتقدمة.
- 3/- معرفة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية خارجيا وداخليا.
- 4/- دراسة نماذج من الدول التي سارت على هذا الدرب وحققَت نجاحات مذكورة في مجال التنمية المحلية و الاقتصادية.
- 5/- معرفة مدى تأثير عنصر مهم كالجباية في المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

حدود الدراسة:

تمت الدراسة بشكل عام ثم التدرج نحو الخصوصية وذلك خلال الفصل التطبيقي الذي تأخذ ولاية سعيدة كنموذج لدراسة تأثيرات الجباية على الاقتصاد المحلي وكانت هذه الدراسة في مديرية الضرائب لولاية سعيدة.

منهج البحث:

بالنسبة للمنهج المتبع في هذه الدراسة وبما أننا بدأنا بدراسة تحليلية للموضوع فقد اتبعنا منهج وصفي تحليلي وهذا لتسهيل تحليل الظاهرة المدروسة ومعرفتها أما في الجانب التطبيقي فقد اتبعنا أسلوب المقابلة مع الموظفين وأخذ المعلومة مباشرة منهم.

تقسيمات الموضوع:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول كالتالي:

1/- الفصل الأول: دراسة تحليلية للجباية

2/- الفصل الثاني: التحلف والتنمية المحلية

3/- الفصل الثالث: آثار الجباية على المشاكل الاقتصادية

4/- الفصل الرابع: الفصل التطبيقي (دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية سعيدة).

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد كمرجعية في هذه الموضوع على الكتب التي تحدثت في هذا المجال وعلى بعض ملاحق من إصدار مؤسسات وطنية مؤسسة ANDI وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كما اعتمدنا على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنتي 1999 و 2012 وبعض المجالات.

الصعوبات :

1/- نقص المراجع خصوصا بالنسبة لمجال التنمية المحلية فأغلبية الكتب تتمحور حول التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة.

2/- صعوبة أخذ المعلومات من مكان التبرص وعدم التعمق الكبير في شرح المعلومة وتحجج بأنه ليس من صلاحياتهم.



الفصل الأول

دراسة تحليلية للجباية



مقدمة الفصل الأول:

تعد الضرائب من بين المصادر الهامة للإيرادات العامة للدول وهي من أقدمها كما لها دور أساسي في تحقيق أغراض السياسة المالية وتعرف أيضا على أنها أداة ضغط وسيطرة في يد الدولة.

عرفت الشعوب الضرائب منذ القدم وذلك لأهميتها في تغطية نفقات الدولة ومورد أساسي وتدرج النظام الضريبي في التطور من الرومان إلى الإقطاعيين حيث كانت الضريبة تدفع بصورة عينية جبرا ثم أصبحت تفرض الضرائب بالموافقة المسبقة من طرف الشعب وهو ما يحدث في وقتنا الحالي.

ونظرا لأهميتها الكبيرة سنقدم في هذا الفصل دراسة تحليلية للجباية كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الجباية

المبحث الثاني: مبادئ الجباية

المبحث الثالث: التقسيمات العامة للجباية

المبحث الرابع: التقسيمات الاقتصادية للجباية

المبحث الأول: ماهية الجباية

المطلب الأول: تعريف الضريبة

واجه الفقهاء الكثير من الصعوبات نتيجة لتطور مفهوم الضريبة الذي اختلف عبر الوقت في سبيل تعريف الضريبة، فالتعريفات التي أطلقت عليها اختلفت فيما بينها نظرا لتغير طبيعة ومبررات الضريبة مع تغير النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في كل مجتمع. فقد عرفها مركز التعليم المفتوح - برنامج مهارات التسويق و البيع على أنها: "تعرف الضريبة على أنها فريضة نقدية تستأديها الدولة من خلال الهيئات التابعة لها و طبقا لقواعد محددة بصورة إجبارية و نهائية من الأشخاص المكلفين بها بهدف تغطية النفقات العامة و تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية دون أن يقابل دفعها التزام محدد".¹

كما عرفها الأستاذ الفرنسي ميهل: "على أنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين و فقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة و لتحقيق دخل الدولة".

و عرفها أيضا الأستاذ ترو باس الذي اقتصر في تعريفها على الجانب القانوني بوصفها: "وسيلة لتوزيع الأعباء بين الأفراد توزيعا قانونيا ودستوريا طبقا لقدراتهم التكليفية".²

ويرى الأستاذ جاستون جيز والذي اعتبرها "أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة".³

عرفها أيضا ادم سميث: "ذلك المصيب من المال الذي يساهم به أفراد المجتمع في تحمل أعباء النفقات الحكومية"

تعرف كذلك على أنها: "اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل تفرضه الدولة بواسطة هيأتها المتخصصة (الإدارة الجبائية) على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بمقتضى التدابير التشريعية و التنظيمية".

¹سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، بيروت 2003، ص115

² Lucien mehl. Science et technique fiscales. Puf. P10

³ د.محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهومة، الطبعة 03، ص13

دراسة تحليلية للجباية

عرفها الفقيه الفرنسي جيز كالتالي : "اقتطاع نقدي تفرضه السلطات على الأفراد بطريقة نهائية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة".

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف الضريبة على أنها خدمة مالية أو تأدية نقدية تفرض على الأفراد جبرا من السلطة العامة دون مقابل و بصفة نهائية, من أجل تغطية النفقات العامة و تحقيق الأهداف المحددة من طرف الدولة, و يعتبر تحديد الضريبة و نسبتها و طرق تحصيلها من اختصاص السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: الضريبة في الفكر الاقتصادي⁴

اختلفت المدارس الاقتصادية في نظرتها للضرائب من منطلق الفكر الاقتصادي لكل مدرسة و يمكن توضيح ذلك في ما يلي:

* ترى المدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) أن الأرض هي أصل الثروة , أما الصناعة و التجارة فما هي إلا قطاعات عميقة لا تنتج أي شيء, من هذا المنطق الفلسفي لهذه المدرسة فان الضريبة على ريع الأراضي الزراعية تغني عن كل أنواع الضرائب الأخرى , بمعنى أن الزراعة تؤدي مجموع الضرائب المفروضة على التجارة و الصناعة

تم انتقاد هذه المدرسة التي تعطي الأرض القيمة الاقتصادية الكبرى من منطلق أن اقتصار الضريبة على الأراضي الزراعية يعد أجحفا لفئة المزارعين و الفلاحين , إضافة إلى الإيرادات المتأتية من ريع الأراضي الزراعية لا تكفي لنفقات الدولة.⁵

* و ترى المدرسة التجارية أن الصناعة و التجارة هي أصل الثروة , و بالتالي فهي تهدف إلى تطوير الصناعة و التجارة و إنشاء الاحتكارات الخارجية , كما تنادي بضرورة أن يكون الميزان التجاري موجبا , و عليه فيه تجبذ كل أنواع الضرائب التي من شأنها زيادة الصادرات و تقليل الواردات عن طريق إعفاء الصادرات و فرض ضرائب على الواردات , و كذا فرض قيود نوعية على بعض المنتجات المستوردة .

* كما ترى المدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث و ريكاردو على غرار المدرسة الطبيعية بأن ريع الأراضي أكثر ملائمة لفرض الضرائب , وبالتالي فهو أنسب مورد لنفقات الدولة من منطلق أن الأراضي الزراعية عبارة عن مصدر من مصادر الدخل من السهل تقدير قيمته , عكس الضرائب على الأرباح المتأتية من التجارة و الصناعة التي يصعب تقديرها , إضافة إلى أن فرض الضريبة على ريع الأراضي لا يؤدي إلى الإنقاص منها

⁴مذكرة دراسات عليا، رنا أديب منذر، دمشق، ص16
⁵د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص116

بخلاف الضريبة على الأرباح التي تجعل من أصحابها يحجمون عن ممارسة التجارة في حالة فرض الضريبة، و يستدل آدم سميث في نظريته على أنها تشجيع تكوين رؤوس الأموال و تؤدي إلى نمو الصناعة و التجارة .

الإضافة إلى الموقف التي أبدته المدرسة الكلاسيكية على الضرائب فقد عالج آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" الشروط العامة لإقامة نظام ضريبي فعال، بصياغته للقواعد الأربعة للضريبة و المتمثلة في (العدالة، اليقين، الملائمة، الاقتصاد في النفقة).

* يرى كينز الذي ينادي بضرورة تدخل الدولة بأن على هذه الأخيرة التدخل من أجل تحقيق المصلحة العامة في المجتمع عن طريق استخدام الضريبة كوسيلة و أداة تمكن من توزيع عادل للمداخل، ذلك عن طريق إخضاع المداخل العالية و أرباح المؤسسات إلى ضرائب عالية.

المطلب الثالث: خصائص الضريبة⁶

1/ الضريبة فريضة مالية:

ويقصد بأن الضريبة فريضة مالية أنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين. وبما أنها فريضة مالية فان ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني.

ففي النظم الاقتصادية القديمة، كانت الضريبة تفرض و تحصل في صور عينية، نظرا لأن الظروف الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت تقوم على أساس التعامل بالصور العينية. و يظهر ذلك جليا في العصور الإقطاعية، حيث كان القطاع الزراعي يمثل أهم القطاعات في ذلك الوقت. و تماشيا مع تلك الظروف كانت الضرائب تحصل في صور عينية كما أن الإنفاق العام كان يتم في صور عينية. إما عن طريق اقتطاع جزء من الحصول يلتزم الأفراد بتقديمه إلى الدولة، و إما عن طريق إلزامهم بالقيام بعمل معين (السخرة).

وإذا كان هذا الوضع الشائع في ذلك الوقت، تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات و المبادلات العينية و عدم انتشار استخدام النقود، فان الوضع قد اختلف تماما في العصور الحديثة، حيث أصبح النقود هي وسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعا و سيطرة مما استوجب، بطبيعة الحال أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات، سواء في القطاع العام أو الخاص، تتم بصورة نقدية. و ما دامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية، فان الإيرادات العامة، و الضرائب بصورة خاصة، تحصل في صورة نقدية.

⁶ د. محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 19

و فرض الضريبة و جبايتها بالصورة النقدية لا يعني بحال من الأحوال عدم إمكان جبايتها بالصورة العينية. كل ما هنالك أن هذا الأمر كان لا يتم إلا في أضيق نطاق و في الظروف الاستثنائية البحتة, حالة الحروب مثلاً, أو في الحالات التي تكون فيها الدولة في فترة تحول من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي. و من ثم, و تماشياً مع سياستها الاقتصادية الجديدة, فإنها ترغب في توسيع دائرة ملكيتها. ولذا فيمكن أن تحصل الدولة على جزء من الضرائب في شكل إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من ممتلكاتهم.

وهذا الاستثناء من الأصل العام يجب عدم التوسع فيه. و الأصل العام و فيما عدا الحالات الاستثنائية المحدودة, إن الضريبة تأخذ الشكل النقدي باعتباره يلاءم الظروف و الظروف و الأنظمة الاقتصادية و النظام المالي الحديث (النظام النقدي).

و يمتاز الشكل النقدي للضريبة عن الشكل العيني من عدة أوجه:

أولاً: أن الدولة تتحمل تكاليف و نفقات باهظة قد تفوق قيمة العينية كجمع و نقل و تخزين المحاصيل بالإضافة إلى إمكانية تعرضها للتلف. و كلها أمور لا تقابلها عندما تأخذ الضريبة الشكل النقدي.

ثانياً: أن الضريبة العينية تحافى فكرة العدالة, إذ هي تلزم الأفراد بتقديم جزء من المحصول أو القيام بأعمال السخرة, دون الأخذ في الاعتبار الظروف الشخصية لكل فرد من حيث نفقة الإنتاج الحقيقية التي يتكفلها كل فرد الإنتاج محصوله, و ما قد يعاني منه من أعباء عائلية أو غيرها.

ثالثاً: عدم ملائمة الضريبة العينية للأنظمة المالية الحديثة, كما سبق ذكره.

2/ الضريبة تدفع جبراً:⁷

إن صفة الإجبار في الضريبة ذات صبغة قانونية, أن الإجبار هنا إجبار قانوني و ليس معنوي. يجد مصدره في القانون و ليس في إرادة الأفراد أو الدولة.

و بناء عليه يكون الفرد مجبراً على دفع الضريبة دون أخذ رغبته أو استعدادده للدفع في الاعتبار.

ويكون للدولة, في حالة امتناعه عن أداءها, حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري للحصول على مقدار الضريبة. كما أنها تتمتع في سبيل اقتضاها بامتياز على أموال المدين.

وعنصر الإجبار في الضريبة قد يثير العديد من التساؤلات حول مدى انفراد الدولة في تحديد النظام القانوني للضريبة, من حيث وعاء الضريبة و سعرها و كيفية تحصيلها, دون ما اعتبار لإرادة المكلفين بدفعها, و دون ما

⁷ د. سوزي عدلي ناشد مرجع سبق ذكره، ص 117

الخضوع لضوابط قانونية محددة. و المجمع عليه أن سيادة الدولة لا تعني أنها لا تلتزم بضوابط معينة يجب مراعاتها عند فرض الضريبة و تحصيلها، و إلا اعتبرت الضريبة سيفاً في يد الدولة مسلطاً على رقاب المكلفين بها.

فالضريبة لا بد أن تصدر بقانون، و ليس بناء على قانون، بعد ذلك من المبادئ الدستورية الهامة. فلا تفرض الضريبة ولا تعدل ولا تلغى إلا بموافقة السلطات التشريعية المختصة.

وحيث أن يصدر قانون يحدد الأحكام المتعلقة بالضريبة، مع ضرورة التزام الدولة بأحكام هذا القانون عند فرض الضريبة أو تحصيلها، و إلا خالفت القانون و اعتبر عملها غير مشروع، و يحق للأفراد التظلم منه أمام الجهة القضائية أو الإدارية المختصة. كما يلتزم الأفراد، بموجب هذا القانون، بأداء الضريبة إلزام دون أي مخالفة.

وواقع الأمر، أن حق السلطة التشريعية، ممثلة في المجالس النيابية، في فرض الضريبة يقصد به عدم تحكم السلطة التنفيذية إذا ترك الأمر لها دون رقابة من ممثلي الشعب. أضف إلى ذلك، أن الضريبة تفرض على قاعدة عريضة من الشعب تأسيساً على رابطة التضامن الاجتماعي بينهم و بين الدولة التابعين لها، و لذا فلا يتصور أن تفرض الضريبة بلائحة أو بقرار إداري، بل ينبغي أن تصدر بقانون.

3/ الضريبة تدفع بصورة نهائية:

إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عنها. و بذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع فوائد عن مبلغه.

4/ الضريبة تدفع بدون مقابل:

يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة. و يدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء و التكاليف العامة.

و غنى عن البيان أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة مرافقها العامة المختلفة، وأن الدولة تستخدم حصيلة الضرائب و إيراداتها الأخرى لتسيير هذه المرافق، إلا أن الفرد يتمتع بهذه الخدمات، كالدفاع و الأمن و القضاء... الخ ليس باعتباره مكلفاً بأداء الضريبة، بل لكونه عضواً في الجماعة السياسية التي ينتمي إليها (المجتمع). و هذا النفع ليس حكراً عليه وحده و لكنه يعود على جميع أعضاء المجتمع.

دراسة تحليلية للجباية

و استنادا على ما تقدم، فإن الضريبة لا تدفع مقابل نفع خاص، كما أن تقديرها لا يتم بناء على مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة، بل يتم وفقا للمقدرة التكلفة للفرد. أي قدرته على الدفع بالنسبة لغيره من الأفراد و على تحمل الأعباء العامة. و الدولة هي التي تحدد هذه المقدرة.

ولذا لا بد لها من مراعاة الظروف الشخصية للمكلف عند فرض الضريبة لأنها تؤثر في قدرته التكليفية.

وتبرير ذلك أن الضريبة تفرض على جميع الأشخاص المقيمين في الدولة، من مواطنين و أجانب باعتبارهم يتمتعون بجميع الخدمات التي تقدمها مرافق الدولة المختلفة.

ويعتبر هذا العنصر هو وجه الاختلاف بين الضريبة و الرسم، كما رأينا من قبل.

5/ الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها:

تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، و لذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها. و يتمثل هدف الحصيلة المهدف الدائم و الرئيسي لأنه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها و زيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع في مجموعه. كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي بين حقوق الخزانة العامة و حقوق الأفراد. و دورها الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية و عدالة توزيع الدخل القومي و تقليل التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع، عن طريق الضرائب التصاعدية، أمر لا يخفى على أحد. و تعتبر هذه الخاصية مبدأ دستوريا أفرزته الثورات السياسية الكبرى، كما نص عليه إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية عام 1789.

إذ أنه يعد من المبادئ الدستورية العامة المستقرة الواجب إتباعها بغض النظر عن وجود نص دستوري من عدمه.

المطلب الرابع: الاقتطاعات الإجبارية الأخرى غير الضريبة⁸

1/ الرسم:

أ/ ماهية الرسم:

يمكن تعريفه على أنه: "مبلغ نقدي يدفعه الفرد إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل".

⁸ د. بسوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 101

دراسة تحليلية للجباية

ومن التعريف السابق يتضح لنا أنه يتميز بخصائص هامة تحدد ذاتيته و هي:

1/الصفة النقدية:

كان الرسم في القديم يحصل جبرا بصورة عينية و ذلك حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت, و مع تطور المعاملات الاقتصادية و مالية الدولة حيث أصبحت النقود وسيلة التعامل الرئيسية إن لم تكن الوحيدة أصبح من المنطقي أن يتم دفع الرسوم في الصورة النقدية.

2/ الصفة الإجبارية:

يدفع الرسم جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة و قد أثار عنصر الجبر أو الإكراه بالنسبة للرسم جدلا واسعا بين الكتاب. على أساس أن هذا العنصر لا يظهر إلا عند طلب الخدمة و من ثم الشخص يكون له الحرية المطلقة في طلب الخدمة من عدمه. فإذا طلب الخدمة فهو ملزم على نحو حتمي بدفع الرسم المقرر عليها أما إذا امتنع عن طلبها فبطبيعة الحال لا يجبر على دفع أي رسم على الإطلاق.

3/صفة المقابل:⁹

يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة. و قد تكون هذه الخدمة عمل يتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد. كالفصل في المنازعات(الرسوم القضائية). أو توثيق العقود و شهرها(رسوم التوثيق و الشهر). أو امتيازاً خاصاً يمنح للفرد كالحصول على رخصة قيادة أو جواز سفر أو براءة اختراع. أو استعمال الفرد لبعض المرافق العامة استعمالاً يترتب عليه في الغالب تيسير مباشرة مهنته أو إشباع حاجاته كاستعمال الموانئ و المطارات(رسوم الموانئ)و بعض الطرق العامة البرية و النهرية(رسوم الطرق).

4/صفة النفع:

تمثل هذه الصفة في الرسم أهمية كبيرة خاصة نظراً لكونها تميزه عن أهم مصادر الإيرادات العامة, و هي الضرائب. فطالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر. و إن كان إضافة إلى النفع الخاص هناك نفع عام يعود على المجتمع و على الاقتصاد القومي في مجموعه في مجموعه. و يمكن توضيح بالمثالي كالرسوم القضائية, يلتزم بدفعها المتقاضون مقابل الحصول على خدمة مرفق القضاء, مما يترتب عليها تحقيق نفع خاص, يتمثل في حصول كل منهم على حقه و ضمان عدم منازعة أحد فيه. وفي نفس الوقت يستفيد المجتمع نتيجة استقرار الحقوق و توفير العدالة بين أفرادها.

ب/تقسيم الرسوم: إنها كثيرة و متنوعة و لكن يمكن تقسيمها على النحو التالي:

⁹ عبد الكريم بركات"النظم الضريبية"، الدار الجامعية، بيروت 1976، ص17

1/ الرسوم الاقتصادية: هو كل ماله علاقة بالنشاط الاقتصادي و من أكثرها شيوعا، منها رسوم البريد و رسوم الهواتف و الماء و رسوم الأسواق.....

2/ الرسوم الإدارية: مثل رسوم التسجيل العقاري و رسوم الاستفادة من الأماكن العامة كالحدايق و المتاحف أو رسوم التعليم و رسوم طلبات التوظيف.

3/ الرسوم القضائية: هي الرسوم التي يدفعها الأفراد في حالة النزاعات بينهم والتي يقوم القضاء بالنظر فيها.

2/ الثمن العام: هو السعر الذي تقرره الدولة أو إحدى مؤسساتها ثمنا لسلعة معينة.

ويقصد بالثمن العام ما يدفع مقابل خدمة تؤديها الهيئة العامة سواء لأهميتها و ضرورة إتاحة الفرصة للانتفاع من جميع الأفراد أو لكونها عرضة للاحتكار و للبيع بأثمان مرتفعة إذا تركتها الهيئات العامة للمنشآت الخاصة. و بذلك يميز الثمن العام عن الخاص الذي تحصل عليه المشروعات الخاصة عند بيع منتجاتها من السلع و الخدمات.

3/ الإتاوة: هي مبلغ من المال يفرض من قبل السلطات العامة على مالِك العقار مقابل تحسين قيمة العقار و زيادة قيمته بسبب عمل قامت به الدولة كفتح طريق عام أو بناء جسر قريب من العقار و على هذا الأساس تختلف عن الرسوم على أنها لا خيار فيه بالنسبة للمكلف صاحب العقار و الخدمة تمت قسرا عنه أما الرسم فالرغبة متوافرة لدى المستفيد من الخدمة.

4/ الغرامة: هي مبلغ من المال تفرضه السلطات العامة على الأفراد الذين يخافون القوانين و الأنظمة النافذة كما في مخالفات السير و البناء... فهي تدفع نتيجة وقوع مخالفات.

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للجباية¹⁰

يقصد بالقواعد العامة، التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد و المبادئ التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها و مراعاتها بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة، و هي قواعد ذات فائدة مزدوجة: فهي تحقق مصلحة المكلف، من جهة، و مصلحة الخزانة العامة من جهة أخرى. وواقع الأمر، أن تلك القواعد تعد بمثابة دستور عام ضمني تخضع له القاعدة القانونية الضريبية. و احترام الدولة لتلك القواعد عند فرض الضريبة أمر

¹⁰ د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص124

حتمي و لا يحق لها الخروج عليها و إلا اعتبر ذلك تعسفا من جانب الدولة في استعمال حقها في فرض الضرائب و يمثل ظلما بينا للأفراد المكلفين بها.

ويعتبر "آدم سميث" أول من نظم تلك القواعد و المبادئ و صاغها في كتابه الأول "ثروة الأمم". و تتلخص هذه القواعد فيما يلي:

المطلب الأول: قاعدة العدالة و المساواة

يتركز مفهوم هذه القاعدة على التزام الدولة, عند فرض الضرائب على المكلفين بها, مراعاة تحقيق مبدأ العدالة و المساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم.

و قد أثارت هذه القاعدة العديد من الجدل بين الكتاب الاقتصاديين, و تعرضت لتطور كبير وفقا للتطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي حدث منذ أواخر القرن الثامن عشر.

وقد ذكر آدم سميث في كتابه المشهور "ثروة الأمم" أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان, أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة.

وحسب هذه القاعدة, يجب على كل الفئات الاجتماعية أن تخضع للضريبة و هذا لسببين:

الأول بسيط: إذ لا يوجد مبرر لعدم إخضاع فئة دون أخرى للضرائب.

الثاني: إن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية معينة له كنتيجة إقبال العبء الضريبي لفئات الأخرى من المجتمع.

و قد ربط علماء المالية بين تحقيق العدالة و بين الضريبة النسبية التي بمقتضاها يتحدد سعر نسبي للضريبة من دخل الفرد و من ثم تكون النسبة المقطوعة من الضريبة (الدخل مثلا) دائما واحدة, مهما كان مقدار المادة الخاضعة للضريبة و منه فان هذه الضريبة (النسبية) عاجزة عن تحقيق العدالة المنشودة بل و أيضا لا تحقق المساواة بين المكلفين بعبء الضريبة, إذ أنها تشكل عبئا على ذوي الفئات محدودة الدخل من تلك مرتفعة الدخل.

و نتيجة لذلك فقد اتجه علماء المالية في العصر الحديث إلى التخلي عن فكرة الضريبة النسبية و الأخذ بفكرة الضريبة التصاعدية, فهذه الأخيرة تتغير قيمة الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة. أي كلما ارتفع الدخل ترتفع نسبة الضريبة المفروضة و كلما قل الدخل تقل هذه النسبة, ولا شك أن الضريبة التصاعدية تحقق قدرا أعلى من العدالة و المساواة بين المكلفين بها.

وفي إطار العدالة و المساواة بين أفراد المجتمع في تحمل عبء الضريبة, لابد من الحديث عن مبدأين هامين هما:

أ)-مبدأ العمومية الشخصية للضريبة.

ب)-مبدأ العمومية المادية للضريبة.

أ)مبدأ العمومية الشخصية للضريبة:¹¹

بمقتضى هذا المبدأ فان الضريبة تفرض على كافة المواطنين الخاضعين لسيادة الدولة أو التابعين لها سياسيا أو اقتصاديا. فالتزام الأفراد بالضريبة, بموجب هذا المبدأ لا يقتصر على مواطنين الدولة المقيمين بها بل يمتد ليطول المقيمين في الخارج إذا كان لهم أملاك في داخل إقليم الدولة وفقا لمبدأ التبعية السياسية(الجنسية). كما يشمل أيضا المقيمين في إقليم الدولة من أجنب استنادا إلى مبدأ التبعية الاقتصادية. و إذا كان هذا المبدأ عاما فقد يرد عليه بعض الاستثناءات التي لا تفقده عموميته. مثال ذلك الإعفاءات المقررة لبعض رجال السلك الدبلوماسي بناء على اعتبارات العرف الدولي أو المجاملة الدولية, أو مبدأ المعاملة بالمثل. كذلك الإعفاءات التي ترد في القوانين الضريبية لصالح بعض الأشخاص تحقيقا لأغراض اقتصادية أو اجتماعية معينة.

ب)-مبدأ العمومية المادية للضريبة:¹²

ويقصد به أن تفرض الضريبة على كافة الأموال و العناصر المادية دخولا أو ثروات فيما عادا ما ينص القانون الضريبي على استثناءه صراحة, كالأراضي البور أو المناطق الحرة, من أجل تحقيق أغراض اقتصادية معينة.

ومن أجل تدعيم مبدأ العدالة الضريبية, لقد أخذت العديد من النظم الضريبية بنظام الضرائب الشخصية, الذي بمقتضاه تأخذ التشريعات المالية في اعتبارها عند فرض الضريبة الشخص المكلف و ظروفه و مركزه المالي و حالته الاجتماعية, فلا يتم الضريبة بالنظر فقط إلى المادة الخاضعة للضريبة, و لكن بالنظر للمقدرة التكلفة للمكلف. مثال ذلك تقرير إعفاء للحد الأدنى اللازم لمعيشة المكلف, أو تقرير إعفاءات ضريبية بسبب الأعباء العائلية أو التمييز في المعاملة الضريبية بين الدخول بحسب مصادرها, حيث يعامل الدخل الناتج عن العمل معاملة ضريبية تفضيلية عن الدخل الناتج عن رأس المال. و هذا المبدأ هو المعمول به بشأن الكثير من الضرائب و تأخذ به التشريعات الضريبية في الدول المختلفة.

¹¹ محمد عباس محرزى، مرجع سابق ذكره، ص23

¹² نفس المرجع السابق، ص24

و يقصد بها أن تكون الضريبة محددة وبصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام، و الغرض من ذلك أن يكون المكلف على علم يقيني بمدى التزامه بصورة واضحة لا لبس فيها. ومن ثم يمكنه أن يعرف مقدما موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها وسعرها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها و غير ذلك من المسائل الفنية المتعلقة بالضريبة، بالإضافة إلى معرفته اتجاه الإدارة المالية و الدفاع عنها.

المطلب الثالث: قاعدة الملائمة في الدفع

ومعناها بهذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلاءم ظروف المكلفين بها، و تيسير دفعها خاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل و طريقته وإجراءاته. وتهدف هذه القاعدة في حقيقة الأمر إلى عدم تعسف الإدارة المالية في استعمال سلطتها في ما يتعلق بإجراءات الربط و التحصيل.

وتدعو اعتبارات الملائمة أن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الذاتية و الأشخاص الخاضعين لها، من اجل تجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تثور في حالة مخالفة هذه القاعدة.

وقد نتج عن هذه القاعدة "الحجز من النبع" و ذلك بصدد الضريبة على الدخل باعتبار الاقتطاع عند المنبع أكثر ملائمة و يسر بالنسبة للمكلف و الإدارة المالية في ذات الوقت.

المطلب الرابع: قاعدة الاقتصاد في النفقات

و يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل الطرق التي لا تكلف الإدارة مبالغ كبيرة، خاصة في ظل الروتين و الإجراءات المعقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها. ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه.

وأخيرا فان كافة القواعد سالفة الذكر تدور في فلك فكري العدالة و المساواة الضريبية و ما هي جميعا إلا تطبيقات لها.

المبحث الثالث: التقسيمات العامة للجباية¹⁴

¹³ رفعت محجوب "المالية العامة"، دار النهضة، بيروت 1979، ص 204

¹⁴ رفعت محجوب، مرجع سابق ذكره، ص 200

المطلب الأول: الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة

1/الضرائب المباشرة:

هي تلك الضريبة التي تفرض بصفة مباشرة، أي يكون أساسها أو وعائها هو مال معين، بحيث لا نستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر مثل الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي.

ومن بين خصائصها نذكر الوضوح و البساطة سواء فيما يتعلق بفرضها أو تصفيتها أو تحصيلها على الأقل من الناحية النظرية ذلك لأنها تفرض على أموال معروفة مسبقا.

يؤخذ على الضرائب المباشرة أنها لا تتصف بالعمومية بحيث لا يدفعها كل أفراد المجتمع وكذلك أنها تحمل الأفراد بعبئها، أي أنهم ملزمون بدفعها و هذا ما يدفعهم إلى التهرب منها بكل الوسائل.

2/الضرائب غير المباشرة:¹⁵

هي الضرائب التي تفرض على الأموال و لكن عند قيام الممول ببعض التصرفات غير المتوقعة كإنفاق الدخل أو القيام بنقل الملكية. لهذا تسمى في الفقه الحديث بالضريبة على الإنفاق.

وليس بالضرورة أن المكلف هو الذي يدفعها بل يمكنه أن ينقلها إلى شخص آخر، و من مميزاتها أنها سهلة الدفع ذلك أنها تدخل ضمن ثمن الشراء، كما أنها تعتبر مورد مباشر على مدار السنة للخرينة، أضف إلى ذلك أن جبايتها تتميز بالسرعة دون تعقيد للقوانين أو نشوب خلاف بين مموليها و مصلحة الضرائب. و إذا أمعنا و تعمقنا نجد أن الضرائب غير المباشرة لا تخلو من العيوب منها انخفاض قيمتها و هذا عند وجود ركود اقتصادي كذا احتياجاتها إلى نفقات معتبرة عند تقديرها و تحصيلها.

إن الضرائب غير المباشرة تشمل الضرائب على الاستهلاك و الضرائب على تداول الأموال.

الجدول رقم-01-مزايا و مساوئ الضريبة المباشرة و غير المباشرة

المزايا	العيوب	الضرائب المباشرة
سهولة التحصيل.	طول مدة التحصيل.	

¹⁵ د.عباس محرز، مرجع سابق ذكره، ص 71

دراسة تحليلية للجباية

ثابتة المرد ودية نسبيا. مرئية ومعروفة القيمة من طرف المكلف بالضريبة. سهولة المراقبة	مرونة اقتصادية ضعيفة. مقبولة بشكل سيء من طرف المكلف بالضريبة	
الضرائب غير المباشرة	سهولة الدفع من طرف المكلف بالضريبة. جد منتجة. مرونة اقتصادية قوية. سريعة التحصيل.	ثقيلة المراقبة. غير مستقرة المرد ودية. تحصيل ناقص (الغش الضريبي).

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات السابقة

المطلب الثاني: الضرائب النسبية و التصاعدية¹⁶

1/الضرائب النسبية:

هي تلك الضرائب التي تفرض على الدخل أو الثروة بنسبة معينة أو بسعر محدد و يكون هذا السعر ثابتا لا يتغير بتغير قيمة ما تفرض عليه, و يعرفها الدكتور عاطف صدقي: "الضرائب النسبية هي التي يكون سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها".

إذ تتميز هذه الضريبة بالسهولة و عدم التعقد في تطبيقها, لكنها تبقى بعيدة عن مبدأ العدالة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتفاوت الكبير بين دخول أفرادها فأصحاب الدخل الضعيفة هم أكثر المتضررين من هذه الضريبة, إذ أن العبء النسبي للضريبة يكون أكبر بالنسبة للمكلف ذي الدخل الأقل و يكون أقل بالنسبة للمكلف ذي الدخل الأكبر.

2/الضرائب التصاعدية:

فيعرفها أيضا الدكتور عاطف صدقي في كتابه "مبادئ المالية العامة" أنها: "هي الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعائها أي بازدياد المادة الخاضعة لها".

¹⁶ الأستاذ علي بساعد "المالية العمومية" مطبوعة المعهد الوطني للمالية، القليعة 1992، ص 107

من مزايا هذه الضريبة تحقق مبدأ العدالة الضريبية بقدر أكبر من الضريبة النسبية لأن كل مكلف يدفع القدر الملائم لدخله على العكس في الضريبة النسبية، كما أنها تراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، أي أن في تطبيق مبدأ تصاعد الضريبة سيقبل من حدة الطبقات الموجودة في المجتمع و يعاب عليها أنها تقلل درجة تكوين رأس مال المكلف بالقدر الموجود في الضريبة النسبية.

المطلب الثالث: الضرائب العينية و الضرائب الشخصية¹⁷

1/ الضرائب العينية:

هي التي تنصب على المال كوعاء للضريبة و دون اعتبار لشخصية مالكة، فهي تعتد بالمال الخاضع لها ولا بشخصية مالكة الممول ولا مركزه ولا ظروفه الاجتماعية. و يعتبر المال بالنسبة للضرائب العينية المقياس الوحيد لقدرة الممول التكلفة وترتبط الضرائب النوعية بالسعر النسبي للضريبة. فالضريبة تتناول هذا المال أيا كان حجمه و بسعر موحد. ودون أي إعفاءات معينة لصالح الممول.

2/ الضرائب الشخصية:

وهي التي تنصب على المال أيضا كوعاء للضريبة. ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية الاجتماعية و الاقتصادية، و الضرائب الشخصية تعتد بالمال كوعاء للضريبة و تعتد بالشخص الممول أيضا.

وبالنسبة لهذه الضرائب لا تعتبر ثروة فقط المقياس الوحيد للمقدرة التكلفة للممول، و إنما تصنيف إليها الاعتبارات الشخصية أيضا: اقتصادية أو مالية أو اجتماعية.

ولا شك أن الضرائب الشخصية أكثر مراعاة لقواعد العدالة الضريبية وذلك لأخذها بعين الاعتبار لظروف الممول الشخصية، وتحديد الدقيق لقدرة على تحمل الأعباء العامة-الضرائب- و دون الإضرار بقدرته الإنتاجية.

المبحث الرابع: التقسيمات الاقتصادية للضرائب

المبحث الأول: الضرائب على الدخل¹⁸

¹⁷د.غازي حسين عناية، التضخم المالي، باتنة1986، ص246

يجب علينا بداية تحديد مفهوم الدخل، الدخل في المواد المدنية "مبلغ من النقود، يأتي من مصدر ثابت، بصفة دورية منتظمة".

كما عرفه بعض الاقتصاديين على أنه: "الزيادة النقدية في قيمة السلع و الخدمات التي يستهلكها الشخص في خلال فترة زمنية معينة".

وعرفه البعض الآخر بأنه: "مجموع نفقات الشخص الاستهلاكية مضافا إليه أي تغير في صافي ثروته في خلال فترة زمنية معينة".

وأيا كان تعريف الدخل فإن الضرائب على الدخل تحتل أهمية كبيرة في الأنظمة الضريبية الحديثة، لكونها تستوعب أوجه النشاط الاقتصادي المختلف و من ثم يمكن فرضها على كافة الدخول التي تتحقق من العمل أو الرأسمال، فالضريبة على الدخل تعد من أهم الوسائل تمكنا من تحديد المقدرة التكاليفية للفرد أو بالتالي الاقتطاع من دخله ما يناسب ظروفه الشخصية، بالإضافة إلى أنها تمثل مصدر ثابت و دائم الإيرادات العامة للدولة، تستخدمها الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وباعتبارها وسيلة أو أداة في يد الدولة لإعادة توزيع الدخل القومي لتقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

من خلال التعريف السابقة يمكن تحديد عناصر الدخل في ثلاثة أمور رئيسية:¹⁹

1. قيمة نقدية: ويقصد بهذا إن قيمة نقدية أو قابلة للتقدير النقدي، فلدخل لا يقتصر على الدخل النقدية التي تتخذ شكل الأجر أو الرتب أو الربح أو الفائدة، ولكن يتسع ليشمل المنفعة أو الخدمة التي يحصل عليها الفرد طالما يمكن تقديرها بالنقود، مثال ذلك المنفعة التي يحصل عليها مالك العقار من السكن فيه.

2. صفة الدورية: يقصد بهذه الصفة أن الشخص يحصل على دخله بصورة دورية منتظمة، كأجر العامل الذي يحصل عليه كل أسبوع أو كل شهر حسب الاتفاق بينه وبين صاحب العمل. فصفة الدورية تستلزم وجود فترة زمنية محددة أسوأ كانت هذه الفترة أسبوعا أو شهرا أو سنة.

كذلك تشمل هذه الصفة المرتبات والإيرادات الناتجة عن الملكية العقارية أو من التجارة أو المهن الحرة أو أرباح الأسهم. حين أن جميعها تعد من الدخول لكونها تحصل بصورة دورية منتظمة.

ويلاحظ أن دورية الدخل تستجوب قيام الشخص باستغلال ثروته (العمل- ملكية عقارية) حتى يحصل على دخل منها. وتمثل صفة الدورية نظرية أساسية في الاقتصاد كركن من أركان الدخل.

مصدر مستمر: لا بد أن ياتي الدخل من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار النسبي و تلازم هذه الصفة صفة الدورية. فمن الطبيعي لكي تتحقق الدورية أن يأتي الدخل من مصدر مستمر. و مثال ذلك الأرض و العقار المبني المشروع التجاري أو الصناعي. العمل أو الوظيفة المهن الحرة فجميعها تعد من قبل المصادر المستمرة أو قابلة للاستمرار بصورة نسبية.

الضرائب المدفوعة من طرف المكلف على الدخل هي تكلفة أم استعمال: من المتفق عليه، في هذا الصدد إن الضرائب التي تتعلق بقيام الشخص بنشاطه الذي ينتج عنه دخل الضرائب تعد تكلفة على الدخل، فهذه الضرائب تخصم من الدخل الإجمالي، بمعنى آخر أن دفع هذه الضرائب بعد أمرا لازما للحصول على الدخل، مثال ذلك الضريبة الجمركية التي تدفع على السلع المستوردة، و ضرائب الدمغة، أما الضرائب المفروضة على الدخل ذاته تعد استعمالا للدخل لكونها غير لازمة للحصول عليه، و من ثم فهي لا تعتبر تكلفة واجبة الخصم من الدخل الإجمالي قبل فرض الضريبة عليه، فهي لا تقرر إلا بعد الحصول عليه فعلا.

المطلب الثاني: الضرائب على رأس المال

تمثل الضرائب على رأس المال النوع الثاني من الضرائب المباشرة و سنقدم فيما يلي المقصود من رأس المال و الضرائب المفروضة عليه:

1/ ماهية رأس المال:

يعرف رأس المال على أنه: "مجموع ما يمتلكه الشخص من أموال عقارية أو منقولة في لحظة زمنية معينة، سواء كانت منتجة لدخل أو غير منتجة". فتقدير الدخل رأس المال يتم في لحظة زمنية معينة".

ويمكن التمييز بين عدة أنواع من رأس المال هناك رؤوس الأموال العقارية (الأراضي، المنازل) و رؤوس الأموال المنقولة (الديون و الأوراق المالية كالأسهم و السندات و الحقوق الذهنية) كما يوجد رؤوس أموال منتجة (العقارات المبنية) و رؤوس أموال غير منتجة (التحف، المجوهرات و الأراضي المعدة للبناء).

وبجدر بنا الإشارة إلى أنه يشترط أن يكون وعاء الضريبة هو رأس المال أو الثروة ذاتها و ليس الدخل الناتج عن رأس المال أو الثروة، و لا يشترط أن تكون الضريبة على رأس المال شاملة، بمعنى أن تفرض على كل رأس المال و ليس على جزء منه، و لذلك فإن الضريبة على الزيادة في قيمة رأس المال تعد من الضرائب على رأس المال بالرغم من كونها تفرض على جزء منه لأنه يمثل الزيادة المتحققة في قيمة أي أن رأس المال ذاته هو وعاء الضريبة و تفضل المالية التقليدية نظام الضرائب الدخل على ضرائب رأس المال، نظرا لأن الأول يتوفر فيه عنصر الدورية و التجدد بينما في حالة رأس المال فهو ثابت و غير متجدد و إن كان قابلا للزيادة أو النقصان،

و باعتبار، أيضا أن الضرائب على رأسمال تمهد بالقضاء على أصول رؤوس الأموال بمرور الزمن، وفي المالية الحديثة احتلت الضرائب على رأسمال أهمية كبيرة نتيجة لتعددتها وتنوعها.

أنواع الضرائب على رأسمال:²⁰

تنقسم الضرائب على رأسمال استناد إلى دوريتها إلى نوعين أساسيين:

1/-الضريبة على رأسمال التي من الدخل: في البداية نوضح، أن الوعاء في هذه الحالة يكون رأسمال ذاته بالرغم من أن دفعها يتم من الدخل الناتج منه، ويتم تحديد رأسمال بموجب القانون. وعادة ما يكون سعرها منخفضا حتى لا يؤثر على كيان رأسمال ذاته ووجوده في نفس الوقت لضمان دوريتها وتجددها.

وقد تكون الضريبة على رأسمال التي تدفع من الدخل وحيدة تفرض من جانب الدولة وتسمى بالضريبة الواحدة. أو قد تكون إحدى الضرائب التي يقررها التشريع الضريبي وتسمى بالضريبة التكميلية وهي السائدة في التطبيق العملي.

2/-الضرائب العرضية على رأسمال: وهي الضرائب التي تقتطع جزءا من رأس المال، وتفتقد إلى عنصر التجدد والدورية، ولذلك فهي غير متكررة بل تفرض مرة واحدة لمناسبة معينة، ويمكن أن تقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- ❖ الضريبة الاستثنائية على رأسمال.
- ❖ الضريبة على زيادة القيمة.
- ❖ الضريبة على التركات.

المطلب الثالث: الضرائب على الاستهلاك²¹

تفرض الضريبة هنا بصدد واقعة الاستهلاك أو إنفاق الفرد لدخله، وهي ضريبة متنوعة ومتعددة. ويمكن القول، أن الضرائب على الاستهلاك تفرض بمناسبة استعمال الفرد لدخله للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها.

وبصورة عامة يمكن تقسيم الضرائب على الاستهلاك إلى نوعين رئيسيين:

²⁰ د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص155
²¹ د.سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، سنة 1999، ص190

➤ الضرائب النوعية على الاستهلاك: ويقصد بها الضرائب التي تفرض على الاستهلاك أنواع معينة من السلع والخدمات، فالدولة تقوم بفرض الضريبة غير المباشرة على قيام الفرد بشراء بعض أنواع السلع والخدمات، وإنما بهدف تحقيق أغراض مالية معينة كالحصول على مورد غزير تعتمد عليه في تغطية النفقات أو تجنب استهلاك سلع معينة كالمواد الكحولية، أو تحقيق أهداف اقتصادية كتشجيع على استهلاك سلع معينة (منتجات وطنية) يقوم النظام الضريبي بتحديد أنواع السلع والخدمات التي يمكن فرض ضرائب الاستهلاك عليها، مع مراعاة اعتبارين:

- 1-/- الاعتبار المالي، الذي يقضي بفرض الضريبة على السلع كثيرة الاستهلاك ضمانا لوفرة الحصيلة.
- 2-/- الاعتبار الإنساني أو اعتبار العدالة، الذي يقضي باستبعاد السلع الضرورية التي تستهلكها الطبقات محدودة الدخل عن فرض ضرائب الاستهلاك.

ومثال الضرائب النوعية على الاستهلاك، الضريبة على استهلاك البنزين، السكر، البن، دخول الملاهي والسينما....

اختيار السلعة الخاضعة للضريبة:

* السلع الضرورية: وهي السلع التي تستهلكها كافة طبقات المجتمع دون تمييز بينهما، ولا يستطيع أي شخص الاستغناء عنها لإشباع حاجاته الأساسية مثال المواد الغذائية والأدوية.

هذا النوع من السلع يعد مجالا خصبا لفرض الضريبة على الاستهلاك، لكونها تحقق مصدرا وفيرا للحصيلة الضريبية.

* السلع الكمالية: ويقصد بها السلع التي لا تشبع حاجات أساسية للأفراد، ويكون الغرض من شرائها هو الرفاهية.

فرض الضريبة على السلع الكمالية يحقق اعتبار العدالة على الوجه الأمثل، لكون الطبقات الغنية وحدها هي التي تتحمل عبئها دون غيرها من طبقات المجتمع الأخرى.

إلا أن هذه الضريبة لا تحقق هدف الحصيلة نظرا لعدم غزارة إيراداتها، ويرجع ذلك إلى أن الكمية التي تستهلك منها غير كبيرة.

* السلع شائعة الاستعمال: ويقصد بها السلع عمومية الاستهلاك دون أن تكون ضرورية أو كمالية.

وتمثل هذه السلع مجالا خصبا لفرض الضريبة على استهلاكها، لكونها تحقق اعتبار الحصيلة وإن كان يمكن انتقادها لكونها تمس دخول الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل بنسبة أكبر من دخول الأغنياء، إلا أن درجة النقد في هذا المجال تكون أقل حدة من السلع الضرورية.

أسلوب التحصيل: قد يتم تحصيل الضريبة النوعية على الاستهلاك في آخر مرحلة، أي عند بيعها إلى المستهلك أو قد يتم تحصيل الضريبة في مرحلة سابقة على البيع وتسمى هنا ضريبة الإنتاج، حيث يتم تحصيلها في مرحلة إنتاج السلعة أو عند عبور السلعة لحدود الدولة خروجاً أو دخولاً وتسمى بالضرائب الجمركية.

✓ **ضريبة الإنتاج:** بعد أن يحدد المشرع الضريبي السلع التي يفرض عليها ضريبة استهلاك، فإنه يقوم بتحديد المرحلة التي تحصل عندها الضريبة، فهي تفرض في المرحلة الأولى من إنتاج السلعة أو عند دخولها كمادة خام إلى المصنع أو عند خروجها وهي تامة الصنع. وغالبا ما يقوم المشرع الضريبي بفرض الضريبة الإنتاج على السلع التي تنتج بكميات كبيرة وفي أماكن محدودة، أي السلع التي تتميز بتركز إنتاجها، وذلك لكي يضمن غزارة الحصيلة الضريبية، من جهة، والاقتصاد في نفقات تحصيلها، من جهة أخرى.

✓ **الضرائب الجمركية:** تعد الضرائب الجمركية أهم أنواع الضرائب غير المباشرة على الإطلاق، وخاصة الضرائب على الاستهلاك سلع معينة، ويرجع ذلك إلى غزارة الحصيلة الضريبية بسبب ضخامة حركة التجارة الدولية على المستوى العالمي.

وتقوم الدولة بفرض الضرائب الجمركية على حركة السلع دخولا وخروجاً من وإلى الإقليم ولذلك تنقسم إلى نوعين ضرائب استيراد وضرائب تصدير. وتفرض الضرائب الجمركية على حركة السلع بقصد تحقيق عدة أهداف، يأتي في مقدمتها الهدف المالي، كما قد تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية تتمثل في حماية الصناعات الوطنية.

المطلب الرابع: الضرائب الجمركية²²

الأصل العام أن الضريبة الجمركية تتصف بالعمومية، بمعنى أن تطبق على كافة السلع الخاضعة لها والتي تعبر حدود الدولة.

إلا أن خروجاً عن هذا الأصل، قد يقرر المشرع الضريبي بعض الاستثناءات على مبدأ العمومية بهدف تحقيق أغراض معينة، وعادة ما تتعلق هذه الاستثناءات بالضرائب على الواردات وتشمل ما يلي:

²² د. بسوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص 193

1/- نظام التجارة العابرة: ويقصد بها السلع التي تعبر أرض الدولة، ليس بغرض الدخول إليها، ولكن بقصد الوصول إلى دولة أخرى، ويرجع إعفاء هذه السلع من الضريبة الجمركية كونها لا تنافس السلع الوطنية من جهة، والفوائد الاقتصادية والعائد المادي الذي يعود على الدولة التي تمر بها خاصة فيما يتعلق بالتأمين عليها ونقلها، من جهة أخرى.

2/- نظام رد الضريبة "الدر وباك": يقتضي هذا النظام قيام مستورد سلع معينة، خاصة المواد الأولية، بدفع الضريبة الجمركية المفروضة على هذه السلع على أن يكون من حقه أن يسترد قيمة هذه الضريبة إذا قام خلال فترة زمنية معينة يحددها القانون بإعادة تصديرها كما هي أو بعد تصنيعها.

والغرض من هذا الاستثناء، هو تشجيع حركة التصنيع والتجميع وتشغيل العمالة والمهارات الفنية، كما أنها لا تنافس السلع الوطنية حيث يعاد تصنيعها وتصديرها إلى الخارج، بالإضافة إلى العائد الذي تحصل عليه الدولة من النقد الأجنبي. مما يساهم في تدعيم اقتصادها خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

3/- نظام الإعفاءات المؤقت: يستلزم هذا النظام أن يتم دخول السلع أو البضائع المستوردة إلى داخل إقليم الدولة دون دفع أي ضريبة جمركية عليها، على أن يتم إعادة تصديرها خلال مدة معينة يحددها القانون، فإذا لم يتم تصديرها خلال تلك الفترة أصبحت الضريبة الجمركية واجبة الأداء. ويبدو هذا النظام قريباً من نظام رد الضريبة، والحكمة واحدة في كلا النظامين وهو إتاحة الفرصة لاستيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة لتصنيعها وإعادة تصديرها مرة أخرى.

4/- نظام المناطق الحرة: تلجأ العديد من الدول، بقصد تشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلى إنشاء منطق حرة داخل أراضيها، وتعتبر هذه المناطق بالرغم من كونها تقع داخل إقليم الدولة، واقعة خارج حدودها من الناحية الجمركية، وبالتالي فإن استيراد السلع إلى هذه المناطق وتداولها يتم بحرية كاملة دون أي قيود جمركية عليها حيث تتمتع بمزايا وحوافز ضريبية عالية والغرض من إنشاء هذه المناطق الحرة، هو تشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة مما يتيح الفرصة لتشغيل العمالة، وتنشيط حركة التجارة وجلب العملات الأجنبية وإقامة المنشآت التجارية والصناعية، أي أنها في النهاية تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الداخلي خاصة وأن السلع المستوردة لن تستهلك في الداخل، ومن ثم فهي لن تنافس السلع الوطني.

خاتمة الفصل:

✓ تعددت الآراء والاتجاهات محاولتنا إعطاء تعريف دقيق للضريبة والتي توصلت إلى تعريف وافي لها بأنها اقتطاع نقدي يتحمله الممول بصورة جبرية ونهائية يدفعه للدولة بدون مقابل وهي أداة في يد الدولة لتحقيق أغراضها.

دراسة تحليلية للجباية

- ✓ عرفت الضريبة عدة تطورات، كما اتصل تطورها بتطور الدول وخضعت لعدة تغيرات بسبب مختلف الظروف السياسية، اقتصادية، اجتماعية...
- ✓ للجباية مجموعة من القواعد والمبادئ يجب أن يأخذها في حسبانها عند فرض الضريبة حتى نحصل على نظام ضريبي سليما و قد وضع آدم سميث هذه القواعد التي تجعل منه نظام أمثل.
- ✓ هناك أنواع عديدة من الضرائب المفروضة على الممول مثالها الضرائب المباشرة كضريبة على الدخل الإجمالي، وضرائب غير مباشرة كرسوم على القيمة المضافة والتي تفرض على المعاملات والتصرفات.



الفصل الثاني التخلف والتنمية المحلية



مقدمة الفصل:

لقد أخذ الاهتمام بالتنمية المحلية أهمية كبيرة خصوصاً لدى الدول النامية أو كما تسمى دول العالم الثالث والتي مازالت تحاول التخلص من هاجس التخلف الذي يمثل عقدة كبيرة في طريق تطورها وهي تسعى للتخلص منه بشتى الطرق.

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى بعض المفاهيم وأخذ نماذج من الدول التي سارت في طريق التنمية المحلية الشاملة.

المبحث الأول: التخلف

المطلب الأول: مفهوم التخلف¹

إن التحليل العلمي لأي ظاهرة ووضعها في إطارها التاريخي يقودنا إلى فهم أسبابها و طرق معالجتها، فلكل ظاهرة سبب يؤدي إلى ظهورها، فهي لا تظهر صدفة و عفوا.

من هذا فإن دراسة التخلف تشير إلى أنها ظهرت منذ تكون النظام الرأسمالي العالمي و أنها مرتبطة بتقسيم العالم اقتصاديا من قبل القوى العالمية، وجغرافيا من قبل الدول الاستعمارية.

بظهور النظام الرأسمالي ظهر التقسيم الدولي للعمل، وفي هذه الفترة بالذات بدأ التخلف في المستعمرات و الأراضي التي احتلت.

إن التخلف في مفهومه الاقتصادي السياسي، ليس ببساطة تخلفا اقتصاديا تقنيا لهذا البلد أو ذاك أو لمجموعة معينة من الدول، وإنما يطال التخلف جميع جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية...

يمكننا القول، أن التخلف هو ظاهرة اقتصادية عالمية خاصة بعصر الاستعمار، من هنا يأتي ارتباطها بمجموعة معينة من العلاقات الاجتماعية الداخلية و الخارجية، يتصف بها أي بلد من البلدان العالم الثالث و تصلح أن تكون مؤشرات نوعية للتخلف.

يمكن الإشارة أيضا إلى أن مفهوم التخلف الاقتصادي يفترض وجود موارد كافية يمكن استغلالها والاستفادة منها و لكن لا يتم استغلالها وبالتالي فهذا التعريف يميز بين الدول الفقيرة التي تقل فيها الموارد و ثروات، و قد تكون هذه الدول راغبة في التقدم، ولكن فقر إمكانياتها المادية يقعدها عن النمو، أما الدول المتخلفة فسبب تخلفها لا يرجع إلى محدودية الموارد الإنتاجية كما في الدول الفقيرة بقدر ما يرجع إلى الاستخدام الرديء للموارد الاقتصادية، و هذا الاستخدام الرديء قد يأتي في صورة إهمال الموارد تماما أو الاستخدام الجزئي لها أو سوء استخدامها كأن تستخدم في نشاط

¹د.محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص2

صحيح بنسبة خاطئة أو تستخدم في نشاط خاطئ من الأصل، هذا إلى جنب أسباب أخرى قد تأتي من خارج العملية الإنتاجية كالبيئة العملية المحيطة بها و آثار خصائصها السلبية عليها و كذلك الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية كالاستثمارات الأجنبية و طبيعة المنتجات المتبادلة.

المطلب الثاني: مظاهر أو معايير التخلف الاقتصادي²

يحدد الاقتصاديون أربعة عوامل تمثل مظاهر أو معايير للتخلف وه ي:

- 1/- الخلل الهيكلي للاقتصاد، ويتمثل في عدة صور منها التركيز على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد وإهمال باقي القطاعات وعلى الأخص التركيز على قطاع الزراعة أو قطاع التجارة والخدمات وإهمال الصناعة خاصة الصناعات التحويلية، إلى جانب عدم استغلال الموارد المتاحة بشكل كفاء.
- 2/- التخلف التكنولوجي، ممثلاً في عدم تطوير الإنتاج بالعمل على إجراء البحوث العلمية المستمرة واستخدام نتائجها في تطوير المنتجات بما يؤدي إلى حسن استخدام الموارد المتاحة.
- 3/- الاعتماد على اقتصاديات العالم الخارجي في توفير السلع والخدمات اللازمة مما يؤدي إلى التبعية وما تجره من التأثير على الاستقلال السياسي والثقافي للمجتمع كما تؤدي إلى زيادة المديونية للعالم الخارجي.
- 4/- قلة نصيب الفرد من الدخل وبالتالي زيادة الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

المطلب الثالث: خصائص التخلف الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون في تحديد صفات وخصائص التخلف الاقتصادي، فمنهم من يقسم هذه الخصائص إلى اقتصادية وغير اقتصادية، كما يقسمها البعض الآخر إلى خصائص تمثل عوائق أساسية للنمو وخصائص تمثل أعراضاً عامة للتخلف، إلا أن البلدان المتخلفة تشترك فيما بينها في عدد من الخصائص الرئيسية التي تميزها عن البلدان المتقدمة.

بصفة عامة يمكننا تقسيم خصائص التخلف الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات أساسية:

خصائص سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

²د.محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ذكره، ص4

أ. الخصائص السياسية:³

إن معظم الدول المتخلفة كانت تحت الاستعمار الأوروبي ولم تحصل على استقلالها السياسي إلا منذ زمن قصير يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 حيث عمدت الدول الاستعمارية إلى استنزاف كل الموارد الاقتصادية والوقوف في سبيل تطورها السياسي والاجتماعي، ومن بين الأسباب السياسية التي تخلفها هذه الخاصية ما يلي:

- إحداث التفرقة بين شعوب هذه المجتمعات بإحداث البلبلة في الوسط الاجتماعي والمساس بالجانب الديني أو التمييز العنصري أو عن طريق الطوائف.
- وجود بعض طبقات المجتمع التي ترتبط بمصالحها الإمبريالية مما جعلها تقاوم كل محاولات التطور السياسي والاجتماعي ومنه فإن عدم وجود تنظيمات سياسية متحررة من التبعية وقادرة على مواجهة المشاكل يعتبر عاملاً أساسياً في عرقلة التنمية الاقتصادية.

جدول رقم 02: يمثل نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل فرد في الفترة الممتدة بين 1998/1880

الوحدة: نسبة مئوية

الدول الصناعية	1913-1880	1938-1918	1990-1950	1998-1990
ألمانيا	1.9	4.2	3.7	/
الو.م.أ	1.6	0.6	1.9	1.8
اليابان	1.9	1.7	6.0	1.1
الدول النامية	1913-1900	1950-1913	1987-1950	1998-1990
البرازيل	1.4	2.0	3.0	1.3
الصين	0.3	0.3 -	4.9	1.8
روسيا	1.6	2.3	2.4	7.0 -

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 1994، تقرير التنمية البشرية 2000

التحليل:

الجدول السابق يحاول إجراء عملية مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومدى تأثير الاستعمار عليها وذلك من خلال الناتج الداخلي الخام (PIB) في الفترة قبل الحربين أي ما بين 1880 إلى 1913 وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين وفترة الاستعمار (وهي بصفة عامة ما بين 1913-1950)، فنلاحظ أن الفترة 1950-1967 أي بعد الحربين وبعد خروج الدول

³د. محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ذكره، ص4

المستعمرة من مستعمراتها تحسنت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل فرد، وهذا ما يدل على مدى تأثير الاستعمار على الدول المستعمرة، وهو ما أثر على تنميتها، ويوضح لنا الارتفاع المحسوس في النسبة مقارنة لسنوات ما بين (1990-1998)، إلا أن بعض الدول النامية نجحت إلى حد كبير في التخلص من ظاهرة التخلف الاقتصادي وكذلك التبعية الأجنبية.

ب. الخصائص الاقتصادية:⁴

1. سيادة القطاع الزراعي وضعف التصنيع:

يقسم الاقتصاد في البلدان إلى ثلاث قطاعات:

- القطاع الزراعي وما شابه ذلك كالرعي، الصيد البحري... الخ.
- القطاع الصناعي.
- قطاع الخدمات.

اعتماد الدول النامية على قطاع الزراعة ترجع إلى نسبة المستغلين في هذا القطاع ومدى مساهمته في الناتج القومي ونسبة صادرات الدولة من منتجاتها.

كما أن سيادة القطاع الأول في الدول النامية لا تعني تقدم هذا القطاع عن الدول المتقدمة حيث تتسم الزراعة في الدول النامية بالتخلف "انخفاض الإنتاج".

⁴موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة، ص 34

التخلف و التنمية المحلية

الجدول رقم 03: يبين نسبة كل من الزراعة، الصناعة والخدمات من الناتج القومي وهذا
لسنة 1998. الوحدة: نسبة مئوية

الدول	الزراعة	الصناعة	الخدمات
دول ذات تنمية عالية: الو.م.أ. فرنسا	1.7 2.3	26.2 26.2	72.1 71.5
دول ذات تنمية متوسطة: الصين. الجزائر.	18.4 12.1	48.7 47.3	32.9 40.6
دول ذات تنمية منخفضة: السودان بورندي	39.3 45.2	18.2 16.4	32.5 29.4

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص 202

التعليق:

يبين لنا الجدول أنه كلما كانت تنمية الدول عالية ارتفعت نسبة الصناعة والخدمات من الناتج القومي الإجمالي والعكس صحيح، أما بالنسبة للجزائر وباعتبارها دولة ذات تنمية متوسطة فالقطاع الزراعي لا زال يحتل جزءاً معتبراً من الناتج القومي الإجمالي (PIB).

2. ندرة رأس المال وسوء استخدامه:

يعتبر نقص رؤوس الأموال أحد الخصائص الاقتصادية الهامة للدول والذي يشكل عقبة أساسية من العقبات التي تواجه هذه الدول لتحقيق نموها الاقتصادي.

كما يمكن النظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار المطلوب، وهذه المشكلة لها وجهان:

- عرض رؤوس الأموال الذي يتوقف على الادخار (انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني).
- طلب رؤوس الأموال التي يتوقف عليها الحافز على الاستثمار.

3. التبعية الاقتصادية:⁵

⁽⁵⁾ عبد الرحمن بوزفجي، التنمية الاقتصادية، دمشق، ص 34

التخلف و التنمية المحلية

لا زال اقتصاد الدول المتخلفة يعتمد على المواد الخام الأولية (الزراعية والمعدنية)، وهذه المواد تستهلك في أسواق الدول المتقدمة، فاستمرار هذا التخصيص الاقتصادي في البلدان المتخلفة يعكس التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سلبية سياسية، اقتصادية ومالية وتتجلى هذه التبعية في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بصورها المختلفة، (رأس مال نقدي، خبرة ومعرفة فنية...) .

ج. الخصائص الاجتماعية:⁶

يمكن أن نلخص الخصائص الاجتماعية للدول النامية في:

1. الصفات الديمغرافية:

إن المشكلة التي تواجه الدول المتخلفة تكمن في تلاشي أثر الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية،

أمام الارتفاع الطردي في معدلات الزيادة السكانية وما يترتب عنها من آثار ضارة على مستوى التغذية والصحة العامة.

2. انخفاض مستوى التعليم وتخلف نظمه:

تتصف الدول المتخلفة بانخفاض مستوى التعليم وارتفاع مستوى الأميين بها وتخلف النظام التعليمي الذي يؤدي إلى نقص المهارات والكفاءات الإنتاجية للعمال.

فإجراء مقارنة حديثة نوعاً ما (سنة 1998) فيما يخص نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً نجد بأن هذه النسبة في الدول ذات التنمية العالية تقدر بـ 90 بالمائة، وفي الدول ذات التنمية المتوسطة بـ 65 بالمائة، أما الدول ذات التنمية المنخفضة فهي 37 بالمائة، وهنا يتضح الفرق جلياً بين كل النسب، وتتضح بأن الدول المتخلفة لم تفق من سباتها العميق ولم تدرك بأن العلم مصدر من مصادر الحضارات.

الجدول رقم 04: جدول يوضح ملامح التعليم في بعض الدول

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	معدل معرفة القراءة والكتابة	الطلّابات في التعليم العالي	الحواشب الشخصية لكل
--------	-----------------------------	-----------------------------	---------------------

⁶ حسين دريوش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1979، ص 52

التخلف و التنمية المحلية

البلد	عند الشباب (24/15 سنة) (98)	لكل 100.000 امرأة (97-94)	1000 شخص (96-98)
إيطاليا	99.8	3462	173
إسبانيا	99.8	4405	145
الجزائر	87.3	1002	4
المغرب	65.5	971	3

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص 194.

3. ضعف المستوى الصحي:

لا زالت دول العالم الثالث تعاني من انخفاض المستوى الصحي مقارنة بالدول المتقدمة على الرغم من النهضة التطورية التي حصلت لديها في هذا المجال, ويمكن قياس المستوى الصحي لدولة ما باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

- عدد السكان لكل طبيب.
- عدد السكان لكل سرير بالمستشفى.

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 فإن فرنسا تتوفر على 280 طبيب و 392 ممرض لكل 100.000 شخص, أما الجزائر فتتوفر على 83 طبيب لكل 100.000 شخص.

إذ يرجع مستوى الانخفاض في مستوى الصحة إلى سوء التغذية وتدني الظروف الحياتية لدى الأفراد وكذا انخفاض الوعي الصحي و الوسائل العلاجية كالأطباء, المستشفيات, ندرة الأدوية...

الوحدة: نسبة مئوية

الجدول رقم 05: يوضح مؤشرات الصحة في بعض الدول

التخلف و التنمية المحلية

البيان	الإنفاق العام على الصحة (PIB) من	معدل وفيات الرضع (لكل 100 مولود حي)	أطفال دون سن 05 يعلنون نقص الوزن	نسبة الوفيات المبلغ عنها لكل 100000 مولود حي
السنوات الدول	1996-1998	1970	1990-1998	1998-1990
كندا	608	19	/	/
جنوب إفريقيا	3.1	80	9	/
الجزائر	3.0	123	13	220
تشاد	/	149	/	830
الدول العربية	/	126	19	/

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000.

المطلب الرابع: تعريف التنمية⁷

يتصف مفهوم التنمية بالتغيير التنازع أو الاختلاف الفكري و العلمي الأمر الذي أدى إلى ظهور آراء عديدة و مفاهيم مختلفة لمصطلح (التنمية) وكل ما يتصل به من جوانب و عوامل و مشكلات و تفاعلات.

تعرف على أنها: "عملية تسمح بالانتقال من حالة التخلف إلى التقدم محدثا بذلك تغييرات جذرية وهيكلية في البنيان والهيكل الاقتصادي، فهي تمثل دخول الاقتصاد القومي مرحلة النمو الذاتي."

كما تعرف "أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكل في الإنتاج."

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن التنمية تمس جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... الخ، ومن هذا المنطلق فإن التنمية هي عملية تحديث وتطوير للمجتمع، حيث تسمح

⁷ عبد الرحمن بودفجي، مرجع سبق ذكره، ص 34

زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، أي أن التنمية تكون لفترة طويلة وتسمح بتوزيع عادل للدخل لصالح الطبقة الفقيرة للتخفيف من حدة الفقر والقضاء على الطبقة في المجتمع.

وعند حديثنا عن التنمية فإنه تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامهما كمرادفين، حيث أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا على حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما والرأي الراجح هو وجود فرق بين النمو والتنمية فالنمو يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

المبحث الثاني: التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية⁸

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية و الذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، و يمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع و المستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل محافظة أو مجموعة من المحافظات. وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا.

تعرف على أنها "العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية كما ينظر بعض الكتاب إلى التنمية بمستوياتها المختلفة من زاويتين هما:

1/- زاوية التنمية الإقليمية وتشمل بقعة جزئية لكنها كبيرة نسبيا ضمن الإقليم الكامل للدولة.

⁸د. نائل عبدا لحفظ عوامله، إدارة التنمية- دار زهران للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى ، ص35

2/-زاوية التنمية المحلية بمعناها الضيق والتي تشمل المناطق البلدية والقروية الصغيرة نسبيا.

كما ينظر كتاب آخرون إلى التنمية المحلية الخاصة ببعض المناطق في الدولة من زاوية مدى التحضر أو التمدن وبالتالي تم التمييز بين نوعين من التنمية المحلية في هذا المجال، وهما:

❖ التنمية المدنية أو الحضرية والتي تخص التجمعات السكانية الكبرى والتي تتصف ببعض الخصائص السكانية و الاجتماعية والاقتصادية المعقدة نسبيا. وتشمل التنمية الحضرية المدن الكبرى وتجمعاتها المحيطة بها.

❖ التنمية الريفية والتي تخص تجمعات سكانية صغيرة نسبيا وقروية وريفية والتي تتصف بمستويات تنمية منخفضة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسكنية وغيرها.

ومهما يكن أمر الاختلافات المفاهيمية حول التنمية المحلية فإنها تبقى موضع اهتمام مركزي ضمن مفهوم التنمية القومية الشاملة. حيث أن التنمية بمختلف مستوياتها موجودة في أرض الواقع وهي مترابطة ومتفاعلة كنظام موحد مفتوح.

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية⁹

يمكن تلخيص أهم الأسباب و الدوافع الكامنة و راء الاهتمام المتزايد في التنمية المحلية بما يلي:

1/-أسباب فكرية و سياسية و ثقافية مترابطة تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام و الاتصال الجماهيري الواسع و الانفتاح و التفاعل الفكري و الثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها و مطالبها ضمن معايير العدالة و المساواة و التوازن.

2/-أسباب عملية عديدة تتضمن جوانب اقتصادية و إدارية و اجتماعية و بيئية وأهمها مايلي:

- ✓ الهجرة الداخلية من المليات إلى التجمعات السكانية المركزية و الكبرى وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة و تفريغ الريف والقرى وهجرة الأرض المنتجة والترف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.
- ✓ الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.

⁹د. نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سبق ذكره، ص38

التخلف و التنمية المحلية

- ✓ تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية و تفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطاً وتنفيذاً.
 - ✓ التوجه نحو اللاتركيز واللامركزية الإدارية بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبياً ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاءة وفعالية وكفاءة.
 - ✓ تعزيز الاستقرار والوحدة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يساهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.
- ومن الطبيعي أن الأسباب المذكورة آنفاً هي دوافع مترابطة أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع التنمية المحلية على كافة المستويات الأكاديمية و العملية.

وجملة القول فقد أصبحت التنمية المحلية عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام كلي معقدة ومفتوح وديناميكي. وبالتالي ينظر للتنمية المحلية كجزء فاعل وحيوي من التنمية الشاملة في المجتمع. إن النظرة النظامية للتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة. وهذه النظرة تساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مدخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة. كما أن ذلك يساهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعم الاستقرار والأمن المجتمعي.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية¹⁰

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة. ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئة وغيرها. ويمكن تلخيص أهم أغراض التنمية المحلية فيما يلي:

- ❖ توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموماً. ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها. ويؤمل أن يساهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية الكبرى.

¹⁰د. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة)، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية 2003، ص115

التخلف و التنمية المحلية

- ❖ تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية. إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظريا وعمليا) يشكل دافعا للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.
- ❖ التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة. حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها بالإضافة إلى الاستفادة الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية.
- ❖ استثمار الإمكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة.
- ❖ تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية. حيث أن الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن أن تشارك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية. ويمكن أن يتم مثل هذا التعاون المحلي في إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.
- ❖ المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.
- ❖ جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية.

المطلب الرابع: مقومات التنمية المحلية الفعالة¹¹

من أهم مقومات التنمية المحلية الفعالة مايلي:

- تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة على أسس ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسية العليا هو أمر حيوي حاسم في الدولة النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.
- وجود إرادة شعبية مخلصه تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانيات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.
- توفر الإمكانيات والمداخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانيات مايلي:

¹¹د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 119

التخلف و التنمية المحلية

- 1/- توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها.
 - 2/- توفر العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين.
 - 3/- توفر الإمكانيات التكنولوجية و الأجهزة و المعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف وغيرها.
 - 4/- وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.
 - 5/- توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.
- ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح.
- الاتصال والإعلام التنموي في المجال الفرص والمحددات.

المبحث الثالث: نماذج التنمية المحلية في العالم

المطلب الأول: النموذج المصري¹²

1 -الموارد المالية المحلية في مصر:

تنقسم مصادر التمويل بمصر إلى موارد خاصة وموارد أخرى مشتركة:

أ-الموارد الخاصة:

وتشمل الضرائب العينية ذات الطابع المحلي، الرسوم المحلية، القروض والتبرعات بالإضافة إلى الإعانات الحكومية، بحيث يجري العمل في مصر على أن تحدد الحكومة المركزية مبلغ الإعانة الذي ستقدمه للحكومات المحلية ثم يقوم وزير الحكم المحلي بتوزيع هذه الإعانات على الحكومات المحلية وفقا لعدد السكان.

ب-الموارد المشتركة:

وهي التي توزع على المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بغرض توزيعها على المجالس الشعبية المحلية الداخلية في نطاق اختصاصها:

¹²عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية الدار الجامعية 2001، ص22

-الموارد المالية للمحافظات:

وهي تنقسم إلى موارد مشتركة مع سائر المحافظات وموارد خاصة بكل محافظة، كما تشمل مداخيل الضرائب والرسوم والإعانات والتبرعات وموارد الحسابات الخاصة للتمويل.

-الموارد المالية للمركز:

تشمل موارد المجلس الشعبي المحلي للمركز ما يلي:

- ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارد لصالح المركز.
- حصيلة استثمار أموال المركز وإيرادات المرافق التي يديرها.
- الإعانات الحكومية.
- التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة المجلس الأعلى للحكم المحلي.
- القروض التي يعقدها المجلس.

-الموارد المالية للمدن و الأحياء: تتمثل في:

- الضرائب والرسوم المحلية في نطاق اختصاص المجلس المحلي.
- ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لصالح المدينة من موارد المحافظة.
- حصيلة الحكومة في نطاق المدينة من إيجار المباني وأراضي البناء الداخلة في أملاكها الخاصة.
- إيرادات استثمار أموال المدينة وإيرادات الأسواق العامة في نطاقها.
- الإعانات الحكومية والتبرعات والوصايا والهبات مقيدة بموافقة المجلس الأعلى للحكم المحلي إذا قدمت من جهات أجنبية.
- القروض التي يعقدها المجلس.
- حصيلة مقابل التحسين المفروض على العقارات المنتفعة من أعمال المنطقة العامة.
- حصيلة المقابل التي تفرضها المجالس على استغلال أو الانتفاع بالمرافق العامة التابعة للمدينة.

-الموارد المالية للقرية: و تشمل ما يلي:

75 بالمئة من حصيلة الضريبة الأصلية والإضافية المقررة على الأطنان الكائنة في نطاق القرية.

- حصيلة ضريبي الملاهي والمراهنات المفروضتين في نطاق المجلس.
- موارد أموال القرية والمرافق التي تقوم بإدارتها.
- ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارد لصالح مجلس القرية.
- الإعانات الحكومية.
- التبرعات والهبات والوصايا.

2- المشاركة الشعبية و التنمية المحلية في مصر: ¹³

من التجارب الرائدة في مجال التنمية المحلية بجهود المشاركة الشعبية في مصر انجاز الطريق الموصل بين قرية أخناوي وهي إحدى القرى المصرية ومدينة طنطا، حيث تقع قرية أخناوي على بعد ستة 6 كم من طنطا، وتعتمد القرية على الإنتاج الزراعي التقليدي، إلا أن الطريق الموصل بينها وبين طنطا هو طريق تغمره المياه طوال فترة الشتاء لأنه منخفض ويعوق الحركة فتتعطل مصالح الناس.

وفي أحد المؤتمرات الشعبية بمحافظة الغربية أثار بعض المواطنين هذه المشكلة التي كانت من وجهة نظرهم صعبة جدا لعدة اعتبارات أهمها أنهم يعلمون أن رصف الكيلومتر الواحد يتكلف أكثر من خمسة عشر ألف جنيه علاوة على التعويضات اللازمة لأصحاب الأراضي تنتزع ملكيتها، فأشير عليهم أنه يمكن تعلية هذا الطريق وتمهيده بالجهود الذاتية، وبدأ العمل بأن تتنازل كل فلاح عن جزء من أرضه لتوسيع الطريق دون الحاجة لإجراءات نزع الملكية ودون أن يطلبوا تعويضات عن الأراضي التي يتنازلوا عنها، ثم بدأ المواطنون يجندون القوى البشرية للعمل، كما يستخدمون دوابهم لنقل الأتربة ثم كانت هناك الحاجة إلى كمية كبيرة من الردم لتعلية الطريق ففكر الأهالي في شق مصارف على جانبي الطريق لتستفيد منها الأراضي الزراعية وفي نفس الوقت استخدام الردم الناتج من المصارف في تعلية الطريق وكانت فكرة الأهالي من إنشاء هذه المصارف هي رفع الكفاءة الإنتاجية للأرض وزيادة محصولها.

وكانت المعونة الحكومية قاصرة على الإمكانيات الفنية المتمثلة في خبرة المهندسين والآلات والمعدات وبعض الجرافات، وقد تم إنجاز هذا الطريق في مرحلته الأولى بالجهود الذاتية، وتم رصفه بعد ذلك بتمويل من إعانات الحكومة المركزية.

ومن أهم النتائج المستقاة من هذه التجربة ما يلي:

كان من نتيجة هذا المشروع أن زادت ثقة الأهالي في أنفسهم وأيمانهم بأنهم يستطيعون حل مشاكلهم بجهودهم الذاتية ودون الاعتماد الكلي على الدولة.

زاد نجاح هذا المشروع بقيمة العمل والجهد الشعبي.

¹³ ملتقى دولي، عنوان المداخلة: التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من اقتصاديات الدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ص 11

إذا كانت إمكانيات الدولة قد قصرت في ذلك الوقت على رصف الطريق بتمويل من إعانات الحكومة المركزية، فإن إمكانيات الأهالي قد استطاعت القيام بتعليق الطريق وتوسعته بحيث يصبح صالحاً للعمل بما يخدم احتياجات الفلاحين، وقد تم رصفه بإعانة مالية مقدمة من الحكومة المركزية بعد ذلك.

- كما ساهم انضمام مصر إلى منظمة التجارة الدولية وإلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إنجاح الجهود المبذولة لتطوير وإصلاح النظام الضريبي. وقد بسّط القانون رقم 2005/91 الإجراءات الضريبية في كافة مراحلها عبر :
- إقرار مبدأ العفو العام على جميع المتهمين من الضرائب ضمن شروط معينة. وهذا يحصل لأول مرة في مصر.
 - توحيد مبلغ الإعفاء بغض النظر عن الحالة الاجتماعية للمكلفين.
 - تخفيض ملحوظ في معدلات الضريبة بصورة عامة (من 42 إلى 20 بالمئة) والتدرج في سعرها، وإعفاء أصحاب الدخول الزهيدة.
 - إقرار تخفيضات في التعريفات الجمركية وتبسيطها وإلغاء بعض الرسوم وإعفاء أرباح معينة لبعض المشروعات الجديدة.
 - وقد صدر عن وزارة المالية عام 2006 قانون ضريبة الدمغة فاضاً هذه الضريبة على 29 وعاء ضريبي بدلاً من بالمئة 50 كانت محددة سابقاً.
 - كذلك أقرّ دمج مصلحة الضرائب العامة والضرائب على المبيعات في مصلحة واحدة تسمى "مصلحة الضرائب المصرية" وذلك خلال 3 سنوات تنتهي عام 2009.
 - وساعد تفعيل وتطوير الأداء الضريبي على:
 - تطوّر إيجابي في مناخات الاستثمار وتنشيط الدورة الاقتصادية والتخفيف من حجم البطالة
 - خلق مناخ من الثقة بين المكلفين وإدارة الضرائب
 - الحدّ من التهرب الضريبي وتبسيط حساب الضريبة وتنظيم إدارتها وعصرتها (زاد عدد الإقرارات الضريبية حوالي مليون إقرار عام 2006) .

المطلب الثاني: النموذج الهندي¹⁴

يتشكل النظام المالي في الهند من الموارد الذاتية والخارجية التالية:

أ-الموارد المالية الذاتية:

تنقسم الموارد المالية الذاتية في الهند إلى موارد تدخل في اختصاص الولايات و أهمها: الضرائب على الأراضي الزراعية، والدخل الزراعي، والضرائب على حيازة أراضي زراعية، وعلى أراضي البناء والمباني، وضرائب المبيعات والمشتريات، ورسوم الإنتاج على المسكرات والمدخرات، وضرائب الملاهي، ورسوم الدمغة ومصاريف التسجيل، وتكون حصة الولايات من الضرائب المركزية. ومن ناحية أخرى هناك نوع ثاني من الموارد الذاتية تخصص للسلطات المحلية دون مستوى الولايات.

ب-الموارد المالية الخارجية:

وتتمثل في:

-الإعانات:

تقدم الحكومة المركزية في الهند للولايات إعانات قد تكون مشروطة أو غير مشروطة، وفي كل الأحوال نجد أن لحكومات الولايات الحق في استخدام الإعانات غير المشروطة، وعلى وجه الخصوص التي تقدمها الحكومة المركزية لها كيفما تريد، وهناك نوع ثالث من الإعانات يجري بين مساهمة الحكومة المركزية وبين مساهمة الولايات نفسها وفي مشروعات معينة حيث تكون الإعانة المركزية مشروطة بقيام حكومة الولايات بتقديم نسبة يتفق عليها من الأموال اللازمة للمشروع.

-القروض:

وتملك حكومات الولايات حق عقد القروض الداخلية بضمان أموالها الممثلة في أصول ثابتة ولكنها لا تستطيع أن تقترض إن كانت مدينة لحكومة الاتحاد إلا بموافقة الحكومة المركزية. كما تقترض حكومات الولايات أيضا من السوق المالي، ولكن اعتمادها الأكبر هو على قروضها من الحكومة المركزية. و تمثل قروض الولايات من الحكومة المركزية حوالي 37 بالمئة من مجموع الموارد

¹⁴(ملئقي دولي، جامعة يسكرة، مرجع سبق ذكره، ص14

المالية لميزانيات الولايات، تقدم الحكومة المركزية هذه القروض إلى الولايات غالبا لتنفيذ مشروعات تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية، وتعد تجربة الهند من التجارب الرائدة في مجال التنمية المحلية في البلدان النامية حيث عملت على تدعيم النظام المحلي تدعيما مباشرا عن طريق إثارة الجهود الذاتية وإعطائها وزنا ايجابيا في التنمية المحلية.

2 المشاركة في التنمية المحلية بالهند:

تقوم التجربة التنموية في الهند على أساس أن كل مشروع يتم تكوينه بواسطة تجميع كل مائة قرية فيما يعرف بـ: (Blocks) ويشمل كل منها مساحة من 150 إلى 200 ميل مربع بكثافة سكانية من حوالي 60 إلى 70 ألف وكل "بلوك" يدار بواسطة مجلس يسمى (Panchayat Samiti) يشمل رؤساء مجالس القرى الداخلة في المشروع ولكل مجلس هيئة إدارية يرأسها موظف حكومي ويعاونه مجموعة من الخبراء في (الزراعة، الصحة، الثروة الحيوانية... الخ) هذه الهيئة الإدارية والفنية تحت إشراف المجلس وبالطبع توجد إلى جانب ذلك جمعيات ومنظمات شباب تعمل تحت إشراف المجلس.

وبعد ذلك يجتمع الـ (Blocks) حسب التقسيم الإداري في الهند في مجالس المناطق عن طريق ما يعرف (Zilaparished) وهو مجلس يجمع رؤساء مجالس الـ (Blocks) مع أعضاء البرلمان للمنطقة وله كذلك هيئة إدارية مع جهاز فني.

وعلى المستوى الثالث يوجد في كل ولاية مجلس للتنمية يرأسه الوزير الأعلى في الولاية، ويضم الوزارات التي تهتم بالتنمية، ويقوم بالإشراف على مجالس المناطق في الولاية.

وفي المستوى الأعلى توجد وزارة للتنمية البيئية والتعاون تضع البرامج العامة وتوجه الموارد وتتعاون مع لجنة الخطة ووزارة الغذاء والزراعة.

وتتلخص أهداف هذا البرنامج في الآتي:

- 1) الإسراع بمعدلات نمو الإنتاج الزراعي عن طريق برامج الري وحفظ التربة.
- 2) تنمية الثروة الحيوانية.
- 3) الاهتمام بتحسين وسائل النقل والمستوى الصحي للسكان.
- 4) تشجيع الصناعات الريفية الزراعية.
- 5) وبالطبع لا تجد الهند مشكلة في توفير العمل اللازم لتلك المشروعات، والهام هو توفير المال والخبرة اللازمين لتحويل العمل إلى إنتاج مثمر.

ويتم التمويل من الحكومة والشعب فقدر كبير من التمويل اللازم يتم بالتطوع من الأهالي الذي يأخذ إما شكل تطوع بالمال أو تطوع بذهب مكنز أو تطوع بالعمل المجاني عن طريق ما يسمى ببنوك العمل التطوعي، وتقوم الحكومة بحملات إعلامية لجمع المال اللازم والعمل المجاني اللازم من الأهالي، وقد نجحت الحكومة في إثارة النوازع الوطنية للسكان لمساعد حكومتهم بكل الوسائل.

المطلب الثالث: النموذج الأردني¹⁵

- أبدت الحكومة الأردنية اهتماماً بالغاً بعملية الإصلاح الاقتصادي وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي العام 1997 ومن ثم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 11 نيسان 2000، بالإضافة إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- وقد لاحظت الحكومة الأردنية أن التهرب من الضرائب هو قاعدة منتشرة بين المواطنين بسبب عبء الضرائب العالية، فضلاً عن الإجراءات المعقدة لإنجاز عملية التراخيص وتسجيل الشركات. فوضعت المملكة إستراتيجية شاملة للإصلاح المالي والضرائبي خلال العام 2004. ومن أهم الإجراءات التي وردت في خطة الإصلاح:
- اعتماد رقم ضريبي موحد للمكلف الواحد وإنشاء وحدة إدارية خاصة بكبار المكلفين في أواخر عام 2004.
- إنشاء مكاتب لصغار المكلفين وعدة مكاتب للفئة المتوسطة من المكلفين خلال العام 2005.
- الربط الإلكتروني لمكاتب ضريبة الدخل في المملكة مطلع عام 2006.
- دمج دائرة ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات و تم دمج دائرة الجمارك مع هذه الدائرة في عام 2007.

من المتفق عليه أن هذه البلاد غير النفطية قد أحرزت تقدماً على صعيد الإصلاح الضرائبي، غير أن إجمالي الإيرادات العامة ما زالت لا تغطي إجمالي المصروفات في كل من سوريا ولبنان ومصر.

الجدول رقم 06: نسبة توزيع الإيرادات 2001-2006 الوحدة: نسبة مئوية

¹⁵ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل التنمية، 2006/2001، ص6

التخلف و التنمية المحلية

اليمن	مصر	لبنان	سوريا	الأردن	
24.93	64.95	71.75	73.04	39.39	الإيرادات الضريبية
75.07	35.05	28.25	26.96	60.61	الإيرادات غير ضريبية

المصدر: الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التعليق:

ويتبين من الأرقام أعلاه أن 75 بالمئة من إيرادات الجمهورية اليمنية العامة هي غير ضريبية، بينما معظم الإيرادات العامة في سوريا ولبنان ومصر تحصل من الضرائب المختلفة. ويمكن الاستنتاج من هذه الفروقات أنه بوسع بعض البلاد مثل اليمن والأردن تفعيل الأداء الضريبي كمصدر للتنمية.

المطلب الرابع: تجربة نمور آسيا¹⁶

أصبحت التجربة الآسيوية نموذجاً يحاول العديد من الدول الاقتداء به، والحقيقة إنه من الطبيعي أن تحاول الدول التي تبحث عن طريق للتنمية التطلع إلى هذا النموذج للخروج من حالة التخلف التي تعيشها إلى رحاب التنمية، كما كان الحال سابقاً عندما حاولت الاقتداء بالنموذج الرأسمالي الغربي، الذي يجسد في خبرة الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا. وكما كان الحال أيضاً مع النموذج الاشتراكي عندما سعت العديد من دول العالم الثالث إلى الأخذ ببعض تجاربه.

لاشك أن الخبرات التنموية التي تراكمت في الدول النمر الآسيوية حديثة بالدراسة والبحث واستخلاص الدروس من هذه التجربة الغنية واستكشاف عناصر الضعف والهماشة التي ميزت هذه التجربة.

يدفعنا إلى دراسة هذه التجربة كونها خبرات بشرية تاريخية، تكونت بفعل عوامل داخلية وخارجية وليس كخبرات قابلة للتصدير أو تكرار في دول أخرى وفي ظروف مختلفة وإنما يمكن الاستفادة من العناصر ذات الطابع الاقتصادي في هذه التجربة والتي تعبر عما هو جوهري في عملية التنمية.

¹⁶(الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص10).

لقد جرت هذه التجربة في مناطق جغرافية معينة، وفي ظروف داخلية وخارجية ملائمة، دفعت ببلدان شرق آسيا إلى مصاف الدول المصنعة، وفي هذا يقول الدكتور إبراهيم العيسوي: "فما يوصف بالنموذج الآسيوي إنما هو في الواقع محصلة خبرات بشرية شهدت عثرات وإخفاقات في بعض الفترات مثلما شهدت قفزات وطفرات ناجحة في فترات أخرى. كما إنه نتيجة تفاعل عوامل متعددة اقتصادية و سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية، ولا يمكن نسبة نجاح النموذج إلى عامل وحيد منها. وقد جرى هذا التفاعل بين العوامل المختلفة في سياق تاريخي معين وفي بيئة دولية مخصصة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. ولا يمكن فهم هذه النماذج والخبرات التنموية على حقيقتها بمعزل عن ذلك السياق التاريخي وتلك البيئة الدولية".

الظروف الدولية أو الخارجية:¹⁷

لعبت الظروف الدولية دورا كبيرا في النهوض الاقتصادي في دول شرق آسيا المسماة بالنمور الآسيوية. فالصراع الدولي كان على أشده بين منظومة النظام الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبين منظومة النظام الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي. وقد أدى هذا الصراع إلى استقطاب دولي حاد.

في ظل هذا الاستقطاب العالمي تلقت دول النمور الآسيوية كميات ضخمة من المساعدات المالية والفنية من قبل البلدان الصناعية الرأسمالية. والهدف كان إظهار الرأسمالية كنموذج يحتذى في عملية التنمية، خاصة وأن هذه الدول تملك موقع جغرافي وسياسي يحاذي بعض الدول الاشتراكية في المنطقة: الصين، لفيتنام....¹⁸

من جانب آخر استفادت دول جنوب شرق آسيا من المحلات التي كانت تجري في الدول الصناعية المتقدمة لنقل بعض الصناعات منها إلى مناطق أخرى في العالم تتمتع بوجود عمالة كثيفة ذات أجور منخفضة. إضافة إلى ذلك كان على الدول الرأسمالية أن تتخلص من بعض الصناعات الملوثة للبيئة. ثم إن إعادة تقسيم العمل على الصعيد الدولي، وهو خصائص المنظومة الرأسمالية توفر لدول النمور الآسيوية التقنيات العالية في مجال الصناعة. في حوار بين الأمريكي حائز جائزة نوبل جون كينيث غالبرايت و الاقتصادي السوفيتي ستانيسلاف مينشيكوف حول الصعوبات التي يواجهها النظامان الرأسمالي و الاشتراكي يقول مينشيكوف: "تري، ألا يمكن ترجمة آرائنا هذه أننا حيال محاولة نقل الصناعات الثقيلة-أي تلك التي تسمى أحيانا (القدرة)، والتي تسبب تلويث

¹⁷د.إبراهيم العيسوي، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1995، ص8/9
¹⁸د.إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص48

الهواء والماء-إلى بلدان تكون الأجور فيها منخفضة، بحيث تستفيد هذه البلدان من نمو هذه الصناعات، في حين أن البلدان الصناعية المتقدمة تستفيد من الحصول على المنتجات الحديدية ومنتجات أخرى مصنوعة على هذا الأساس بأسعار منخفضة؟ ألا يعتبر هذا النوع من التحول وكأنه نموذج جديد للاستغلال على الصعيد العالمي؟ يبدو أن بعض البلدان التي تصنفت منذ عهد بعيد تستغل لمصلحتها رغبة البلدان النامية أو المتخلفة في بلوغ مرحلة الاستخدام الكامل".¹⁹

الظروف الداخلية:

من ناحية أخرى لعبت بعض العوامل الداخلية دورا كبيرا وفعالا في إنجاح تجربة النمو الآسيوية. ومن هذه العوامل كان دور الدول الإيجابي في خلق البيئة الملائمة لقوى النمو والتقدم. بالرغم من أن الإطار العام لسياسة التنمية في هذه الدول كان الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق. ويمكننا رصد بعض الأدوار التي قامت بها الدولة في هذه البلدان:

- ✚ الدور الذي قامت به الدولة في مجال بناء شبكة البنية التحتية (طرق وجسور ومحطات مياه وكهرباء...) حيث وفرت الكثير من الخدمات لإنماء الصناعات المحلية والتصدير.
- ✚ الإنفاق المتزايد على القطاعات المرتبطة مباشرة بحياة البشر. وقد تجلّى هذا في الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان وبحث العلمي والتكنولوجي. وانعكس هذا التوجه في زيادة إنتاجية العمل البشري والقدرة على استيعاب التطور التكنولوجي وتطويعه. ففي تايوان ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 1.8 بالمائة من الناتج القومي في أعوام 1951/1953 إلى 5.1 بالمائة في العام 1986 وأصبح التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا. وفي سنغافورة أصبح الإسكان مكفولا من قبل الدولة عن طريق إقامة مجمعات سكنية منخفضة الإيجار، كذلك التأمينات الاجتماعية والتي تعتبر من أفضل نظم التأمين الاجتماعي في دول العالم الثالث.
- ✚ وضع سياسات مالية ونقدية كان لها دور إيجابي في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، تشجيع الادخار المحلي عبر توفير سعر فائدة مناسب.
- ✚ تشجيع الصادرات عن طريق العمل استقرار أسعار الصرف وعلى إعفاء المواد الوسيطة والسلع الإنتاجية المستوردة للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية.

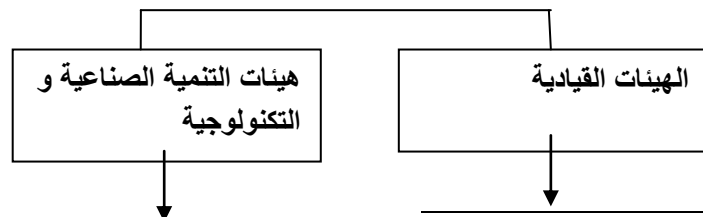
وفي هذا المجال سنوضح التجربة الماليزية كالتالي:²⁰

¹⁹ د. هشام متولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990، ص 148
²⁰ د. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 68

التجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية.

فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية . وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات . فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد والصين . كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدتها العام 1997م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتهما من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية . بينما أندونيسيا وتايلاند مثلاً ما زالتا تعانيان أثر الأزمة، من خلال تعاطيهما تعليمات أجندة الصندوق والبنك الدوليين . ونظراً لتفرد التجربة فقد حرصنا على مشاركة المتخصصين الذين تناولوا التجربة بالبحث والدراسة من خلال كتب منشورة وأبحاث علمية شاركوا بها في المؤتمرات العلمية.

الشكل 01: يوضح الإطار المؤسسي لأغراض التخطيط من أجل التنمية²¹



²¹ الشكل مأخوذ من كتاب د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، بيروت 2000

-الهيئة الماليزية للتنمية
الصناعية.
- المؤسسة الماليزية
التكنولوجية.
- المجموعة الصناعية
للتكنولوجيا المتقدمة.

-المجلس الوطني
الاقتصادي الاستشاري
-وحدة التخطيط الملحق
بمكتب رئيس الوزراء
-وزارة الصناعة والتجارة
الدولية
-الهيئة الماليزية للمناطق
الصناعية.

العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة:

- الدكتورة < نعمت مشهور > أستاذة الاقتصاد الإسلامي في كلية التجارة للبنات بجامعة الأزهر ترى أن هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:
1. المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية . وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.
 2. يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.
 3. تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في <تجمع الآسيان> في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسليح وأسلحة الدمار الشامل.
 4. رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة . لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي .
 5. انتهجت ماليزيا استراتيجيه تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.

6. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
7. اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 بالمائة بين سنة 1970م وسنة 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 بالمائة خلال الفترة عينها . ويرى د. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم <ماليزيا كشراكة> كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى. ويضيف عبد الفضيل أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:
- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:
 - ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.
 - أن تصدر الشركة 50 بالمائة على الأقل من جملة ما تنتجه.
 - الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجناب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.
 - أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي >الواحد والعشرين< من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.
 - وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.
- مسيرة التنمية في ماليزيا: ²²

²²بحوث اقتصادية عربية، خريف 1993، القاهرة، ص155

يرصد الدكتور عبد الفضيل تجربة التنمية في ماليزيا من خلال البعد التاريخي ومدى تطور التنمية في هذا البلد فيذكر أنه، بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في العام 1958م اتجهت إستراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال. إلا أن هذه الإستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لهذه الإستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. ويبين عبد الفضيل، أن المرحلة الأولى بدأت في عقد السبعينات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة مما نتج منه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخل والثروات بين فئات المجتمع الماليزي ولاسيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي خلال فترات الاحتلال والسكان ذوي الأصل المالايي الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. أيضاً كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنكليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات. ويوضح عبد الفضيل أن المرحلة الثانية شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى العام 2000م لتشمل المرحلة الثالثة حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خماسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضاً تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة <الآسيان>، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالايوية.

في كل الأحوال والظروف المحيطة استطاعت دول النمر الآسيوية أن تحقق إنجازات ضخمة في مسيرتها التنموية وترفع من مستوى معيشة شعوبها، وأصبحت منتجاتها تنافس على الصعيد الدولي. وبالتأكيد يمكن لدول العالم الثالث الاستفادة من هذه التجربة في إطارها العام من إخفاقات وإنجازات، ولكن عبثاً نقل التجربة بالكامل، وفي هذا السياق يقول الاقتصادي المصري إبراهيم العيسوي: "ليس معنى عدم قابلية النموذج الآسيوي الذي بلورته خبرات النمر الآسيوية في التنمية للنقل والتكرار أنه نموذج غير نافع وينبغي تجاهله أو إهماله.

والصحيح أن الأمر على النقيض من ذلك فهذا النموذج يجسد خبرة إنسانية جديرة بالنظر والتأمل، ليس بقصد محاكاتها حرفيا أو استنساخها في ظروف دول أخرى، وإنما بقصد استخلاص ما يمكن اعتباره دروسا عامة تفيد دولا أخرى في محاولتها الخروج من أسر التخلف والاندفاع نحو التنمية"²³

خاتمة الفصل:

في ختام هذا الفصل الذي حاولنا الاستفادة من خلاله من نماذج بعض الدول التي سارت في طريق التنمية الاقتصادية وللوصول إليها يجب أن يكون المنطلق من التنمية المحلية أي كل مقاطعة على حدة وتعاونها يمثل تنمية اقتصادية شاملة وتقدم في مختلف الميادين الذي يعود بطبيعة الحال على تطور الدول وإزدهارها.

²³د. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص122

التخلف و التنمية المحلية

كما رأينا النموذج الآسيوي الذي يعتبر تجربة ناجحة يمكن أن تفيد منها دول سائرة في طريق النمو كل حسب ظروفه.



الفصل الثالث

آثار الجباية على التنمية المحلية



المقدمة:

للضريبة عدة آثار على بعض المشاكل الاقتصادية كالتضخم و البطالة والاستهلاك كما تأثر على التركيبة الاقتصادية للمجتمع بمختلف طبقاتها كحجم الاستهلاك والادخار ولمعرفة هذا سنتطرق إلى خصائص النظم الضريبية في الدول النامية.

وسنحاول خلال هذا الفصل التعرّيج على هذه الخصائص وتبيان طرق تدخل الدولة في مكافحة هذه المشاكل من خلال الضرائب.

الفصل الثالث: آثار الجباية على التنمية المحلية

المبحث الأول: خصائص النظم الضريبية في الدول النامية

تتميز النظم الضريبية في الدول النامية بسوء التركيب الهيكلي وكذا معدل مردوديتها الضعيف غير المتوازن، وهذه الأسباب كانت ناتجة من الوضع الاقتصادي الرديء لهذه البلدان السائرة في طريق النمو، ومن هنا نستطيع أن نميز عدة خصائص تتسم بها النظم الضريبية في البلدان النامية أهمها:

المطلب الأول: ضعف الحصيلة الضريبية

تقاس الحصيلة الضريبية بالمعدل الضريبي، الذي يمثل نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الدخل الوطني.

إن هذه الحصيلة الضريبية للبلدان المتخلفة ضعيفة أمام حصيلة الدول المتقدمة من الضرائب، ويرجع هذا الضعف للمردود الجبايي عند الدول النامية وإلى كون أن المصدر الذي تفرض عليه الضريبة ضعيف جداً، ومن ثم تكون الحصيلة غير مرضية.

فمثلاً ضعف الدخل لا يسمح بالحصول على مردود جيد بالنظر للقيمة التي تقتطع منه، كذلك ضعف الإنتاج الوطني إلى أقل من المتوسط الذي لا يكفي حتى حاجة السكان فيجد من مبلغ الاقتطاعات الجبايية التي تمس الفرق بين تكلفة الإنتاج والاستهلاك.

لعل الأسباب الرئيسية والحقيقية التي تمس بالحصيلة الضريبية هي:

1. سيادة القطاع الزراعي المتخلف:

تعد الزراعة القطاع الأول في اقتصاديات الدول المتخلفة، زيادة على ذلك فإن الأفراد المنتجون في هذا القطاع لا يفكرون إلا في سد حاجاتهم الاستهلاكية دون التفكير في الإنتاج بغية البيع مما يصعب على الدول إخضاع مثل هؤلاء المزارعين للضريبة أو إيجاد مادة تخضعهم عليها، فمثلاً نجد أن السودان يعتمد بنسبة 86 بالمائة في القطاع الزراعي على التوظيف السكاني، وذلك حسب إحصائيات سنة 1977.

إن اعتماد الدول المتخلفة على تمويل دخلها الوطني الزراعي لا يعني أن هذا القطاع متقدم عما هو عليه في الدول المتقدمة بل تتميز بعدم تنوعه وخضوعه للحاجات ومتطلبات استهلاكية بحتة لا تتناسب اقتصادياتها وكذا آفاق تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

آثار الجباية على التنمية المحلية

فمن هنا يجب على الدول النامية الاعتماد على سياسة اقتصادية متوازنة توفق بين أهمية القطاعات الاقتصادية ولا تهمش قطاع على قطاع آخر، وكذلك تحسين طرق وأساليب النشاط الزراعي لإعطاء أكثر مردودية إنتاجية ومن ثم إيجاد قاعدة للتحصيل الضريبي.

كما أن على الدولة القيام بتوعية الفلاحين وذلك بإعطائهم الإرشادات اللازمة التي تحقق لهم إنتاج أحسن لأن الحصيلة الضريبية لهذا القطاع مرهونة بدرجة تطوره.

2. دخل محدود للقطاع الزراعي:

إن هذه المحدودية ترجع إلى كون القطاع الصناعي في البلاد النامية متخلف جدا مقارنة بالقطاع الصناعي في الدول المتقدمة، فهو ذو إنتاج ضئيل وبالتالي لا تساهم في تمويل الدخل الوطني إلا بنسبة ضئيلة، هذا ما أدى إلى ضعف التحصيل الضريبي على أرباح الشركات، ولعل أهم الأسباب التي ساعدت على مثل هذا الضعف في التحصيل الضريبي السياسة الجبائية المتبعة من طرف بعض الدول السائرة في طريق النمو، فقد نجد هذه الدول تقوم بتقديم إعفاءات غير مدروسة اقتصاديا للمؤسسات الإنتاجية مما ينتج عنها إضرار الاقتصاد الوطني وحصول عجز في ميزانية الدولة.

ولهذا فإن السياسات التحفيزية يجب أن تخدم عملية التنمية المحلية في تلك البلاد وأن تحقق حصيلة ضريبية كافية لتغطية نفقاتها، وأن تكون السياسة الجبائية ذات فعالية في التحريض والتوجيه لتحقيق التوازن الاقتصادي.

3. انخفاض الدخل الفردي:

إن من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة هو انخفاض الدخل الفردي، إذ على أساسه يقاس مدى تطور أو تخلف بلد معين، ويعد الدخل من أهم المصادر التي تفرض عليها الضرائب، ومع انخفاض المستوى العام للدخول في الدول النامية نجد أكبر نسبة من الأفراد قد منحت الدولة لهم الحد الأدنى لمعيشة.

إن انخفاض الدخل لدى الأفراد يعد مانعا لعملية الإنفاق ومن ثم نقص الحصيلة الضريبية، ومن هنا يجب على الدول النامية أن توفق في استخدام سياسة ضريبية ناجحة تتماشى والهيكل الاقتصادي الساري، وكذا تطوير القطاعات الاقتصادية وفقا لأهمية كل قطاع وبذلك تحسين الدخل الفردي الوطني، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

المطلب الثاني: أنظمة جبائية مختلة التوازن.

تعتمد لدول النامية في سياستها الجبائية على الضرائب غير المباشرة بالدرجة الأولى دون الضرائب المباشرة، هذا ما يؤدي إلى إخلال بالتوازن في النظام الضريبي.

إن اختيار الدول النامية للضرائب غير المباشرة ناتج عن الوضع الاجتماعي لمجتمعاتها فتلجأ إليها للحصول على مورد مالي إضافي لأنها لا تثير غضب الممولين، فأغلب أصناف هذه الضرائب يكون على الاستهلاك وحجم المعاملات وتداول الثروات، علاوة على أنها تتمتع بصفة الاستمرار فهي تمول خزانة الدولة على مدار السنة، كما تعد الضرائب المباشرة صعبة التطبيق على المعاملات التي لا تتخذ شكلا نقديا، إذ نجد مثل هذه المعاملات في المجال الزراعي بدرجة أكبر، وكذلك كثرة التخفيضات والإعفاءات من الضرائب المباشرة بغية تشجيع التنمية الاقتصادية وكذا ضعف مستوى الدخل الوطني للأفراد، يجعل من الدول النامية تختار الضرائب غير المباشرة على المباشرة.

كمقارنة نجد عدد الخاضعين للضرائب المباشرة في الدول المتخلفة يتراوح ما بين 1 بالمائة و 5 بالمائة من عدد السكان فقط، ويفوق 25 بالمائة في الدول المتقدمة، وهناك أسباب أخرى أدت إلى اختلال الموازين في الأنظمة الجبائية للدول النامية لاعتماد هذه الأخيرة على الجباية الخارجية بنسبة مفرطة وتمثل هذه الجباية في الحقوق على الاستيراد والتصدير إذ تمثل نصف الضرائب المحصلة في البلدان النامية، ولكن عند التمعن في واردات هذه الدول النامية نلاحظ أنها قد منحت إعفاءات ضريبية لأنها تمثل سلعا ضرورية لإشباع رغبات الأفراد من الاستهلاك وكذا تسيير الاقتصاد المحلي.

أما في يخص الصادرات فقد أعفت هذه الدول بعض صادراتها من المواد الأولية وكذا بعض أنشطتها من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وجلب العملة الصعبة.

إن الجباية الخارجية على العموم عرضة لبعض التذبذبات كقوة المنافسة في الأسواق العالمية واختلال سعر الصرف في البورصات العالمية.

المطلب الثالث: نظم ضريبية غير عادلة وتدفع إلى التبذير.

لقد رأينا في المطلبين السابقين الأسباب التي أدت إلى ضعف الحصيلة الجبائية ومدى اختلال التوازن في النظم الضريبية، ومع انتشار الجهل والعادات والتقاليد الاجتماعية الفاسدة وكثرة العقلية الاستغلالية التي تسعى وراء مصالحها الشخصية كان له أثر على ضعف الكفاءة الإدارية مما أدى إلى سوء التقييم الإداري ومن ثم كثرة التظلمات الإدارية.

آثار الجباية على التنمية المحلية

إذ نرى أن الضغط الجبائي في الدول النامية يكون مقتصرًا على فئة معينة من المجتمع دون فئة أخرى وهذا تجاوزًا لمبدأ العدالة الضريبية، فعند دراسة بيئة لهذه المجتمعات التركيبية نجد أنها تتكون من فئتين:

الفئة الأولى: والتي تتحمل عبئًا ضريبيا ضعيفا وتشكل أكبر نسبة وتتكون هذه الفئة من:

- أصحاب الثروات الكبيرة.

- المزارعين والفلاحين ومربي المواشي الذين يصعب على الدول مراقبتهم وتقييم حصيلتهم علما أنهم يمثلون نصف سكان العالم الثالث.

- تجار التجزئة الذين لا يمسكون الوثائق التجارية والأوراق القانونية التي تثبت وجودهم.

- كبر السوق الموازية (السوق السوداء).

الفئة الثانية: وهي التي تتحمل عبئًا ضريبيا وتشمل طبقة الموظفين والأجراء الذين لا يمكنهم التهرب من الضرائب إذ أنها تقتطع من المنبع أو المصدر، ونلاحظ أن هذه الفئات تمثل النسبة الأكبر في التحصيل الضريبي علما أن مداخيلهم ضعيفة ويمثلون الأقلية السكانية¹.

هذا فيما يخص عدم عدالة النظام الضريبي في دول العالم الثالث، أما بالنسبة للجانب التبذيري فقد عمدت بعض الدول المتخلفة إلى تدعيم المواد ذات الأولوية والضرورية قصد حماية القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة، لكن هذا الدعم تكون تكلفته كبيرة على ميزانية الدولة بالإضافة إلى السلبات الناجمة عن هذا الدعم كانتشار ظاهرة الاستهلاك التبجحي.

المبحث الثاني: إنعكساتها على التقلبات الاقتصادية

المطلب الأول: على الاستهلاك²

إن توجيه الاستهلاك يتطلب استعمال عدة أساليب كرفع أسعارها عن طريق استعمال السياسة الضريبية، كما أن الوسيلة المباشرة والمؤثرة كثيرا في الاستهلاك هي الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك خاصة.

لهذا الغرض تمثل الضريبة تمثيلا حيا ودقيقا لمساهمتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كتلك المتمثلة في إعادة توزيع الدخل الوطني مع مراعاة العدالة الاجتماعية التي تقتضي تخفيض الضرائب بتقرير إعفاءات على السلع

¹ د. عبد الكريم صادق بركات، مرجع سبق ذكره، ص 324.

² حروفوشي مدني، الكامل في الاقتصاد، دار الأفاق، الجزائر 1999، ص 106.

آثار الجباية على التنمية المحلية

التي تستفيد منها الطبقات المحرومة في المجتمع، وفي الجهة المقابلة رفع الضرائب التصاعدية على دخول الطبقات الغنية وهذا بغية مراقبة الاستهلاك.

فقد تسهم الدولة في القضاء على الفوارق الطبقيّة أو التقريب بين الطبقات وهذا بالحد من الاستهلاك الترفي بالأخص مع عمليات التنمية يتنوع الإنتاج ويزداد الدخل وتؤدي هنا الضريبة دورها بتشجيعها للادخار والتكفل بقطاع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الإستراتيجية وفق مخطط التنمية المحلية الشاملة.

إذ يلمح تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الجبائية حيث عملت السلطة الجزائية على إعادة توزيع الدخل، ففي المجال الاجتماعي قد أحدثت بضم الشبكات الاجتماعية الهادف إلى الخفيف من حدة الأزمة على الطبقة الفقيرة، أما في المجال الجبائي فقد أقرت بعض الإعفاءات من الضريبة على بعض فئات المجتمع خاصة أصحاب الدخل المنخفضة، وبالمقابل كان للنظام الجبائي أثر سلبي على بعض أفراد المجتمع حيث انخفضت القدرة الشرائية للمواطن وكذا ارتفاع أسعار بعض المنتوجات، ومن جهة أخرى يمكن للدولة كذلك أن تحقق عدالة اجتماعية عن طريق رفع أسعار السلع الكمالية والتخفيض من أسعار السلع الضرورية أو بفرض ضرائب على السلع الرفاهية وفرض معدلات ضريبية منخفضة على السلع الضرورية أو حتى إعفاءها منها، وفعلا من الواقع المعاش فإن الاستهلاك انخفض كثيرا خاصة لدى الفئات ذات المداخيل المنخفضة حيث أصبح الاستهلاك مقتصرًا على السلع الضرورية فقط.

فحسب كينز فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة تزايد الدخل نظرا لأن هذه الزيادة في الدخل لا تتم كلها في الاستهلاك، وتكون النتيجة بانخفاض الميل الحدي بالاستهلاك عند الفئات ذات الدخل المتدني يكون أكبر من الميل للاستهلاك عند الفئات ذات الدخل الكبير.

لذلك فإن إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة الضرائب وتحويل جزء من دخل الفئات ذات الدخل المرتفع والميل الحدي الضعيف للاستهلاك إلى الفئة ذات الدخل المتدني وذات الميل الحدي المرتفع يؤثر في توزيع الدخل الوطني بين الادخار والاستثمار بحيث يزيد الاستهلاك ويقل الادخار، وإذا كانت الضرائب مفروضة على السلع الاستهلاكية لأن الادخار يزيد ويقل الاستهلاك ويكون الدخل الوطني قد أعيد توزيعه لصالح أصحاب المداخيل المرتفعة على حساب جزء من المداخيل المتدنية.

كما يرى كينز أن الميل للاستهلاك والميل للاستثمار يتجهان كقاعدة عامة للانخفاض مع ارتفاع حجم الدخل، فإذا كان الطلب الاستهلاكي مشبع فالأسعار تكون منخفضة وبالتالي عائد الأرباح ينخفض وهذا بطبيعة الحال يقلل من الاستثمار، لذلك فإن الطلب الفعلي لا يرتفع تلقائيا إلى المستوى اللازم لتحقيق التشكيل الكامل، بل لابد من تدخل الدولة عن طريق الضرائب، وهذا ما يستدعي بالضرورة رفع الطلب الفعلي بإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح

آثار الجباية على التنمية المحلية

الطبقات ذات الدخل المحدود، حيث تنخفض بهذه الدخول والضرائب وتعطي بعض التحويلات والنفقات مثل منح البطالة.

ومن الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسات المالية لمعالجة مشكل آخر وهو انخفاض المدخرات القومية وأن تعمل الدولة على الحد من الاستهلاك وتكوين تلك المدخرات وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

المطلب الثاني: على التضخم³

يشكل التضخم عبئا وعائقا على الدول لابد من اجتيازه، وهذا لن يتحقق لها إلا بانتهاج سياسة جبائية رشيدة تراعي التوجه والنمط الاقتصادي وهذا التدخل يكون كالتالي:

1/- التدخل بواسطة الضرائب المباشرة:

قد تكون الضرائب المباشرة علاجا لزيادة الطلب على العرض (ظاهرة التضخم) من خلال التأثير عليها، وذلك بالضغط على الطلب بفرض ضرائب متصاعدة على الدخول ذات الوجهة الاستهلاكية وتخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات حتى تتمكن من الاستثمار وفتح فروع جديدة، وبالتالي يكون هناك تحقيق لهدفين: الأول مالي وهو زيادة الحصيلة الجبائية، والثاني اقتصادي من خلال التأثير على الدخول (الطلب الكلي)، ولا شك أن هذه العملية لها حدود لا بد أن لا تتجاوزها متمثلة في حدود الضغط الجبائي حتى لا تزيد من حدة التضخم، خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، فارتفاع نفقات إنتاجها قد يتسبب في إقصاء البعض منها، مما لا يسمح للمؤسسات الباقية التحكم في ثمن الأسعار.

إن الارتفاع الكبير لمعدلات بعض الضرائب المباشرة بالرغم من أنها لا ترضي المواطنين إلا أن دورها في محاربة التضخم يعتبر فعالا، لكن يشترط ألا يؤدي إلى تخفيض معنوياتهم.

2/- التدخل بواسطة الضرائب غير المباشرة:

تلعب بعض الضرائب غير المباشرة دورا تنظيميا خاصة تلك التي تمس الاستهلاك والتي تعتمد عليها معظم الدول النامية في تحقيق الجزء الأكبر من مواردها المالية والسبب في ذلك أسعارها المرتفعة في سوق السلع والمنتجات، نظرا لاندماج هذا النوع من الضرائب في الأسعار التي يتحملها المستهلك بصفة غير مباشرة، كما يمكن لبعض الضرائب غير المباشرة أن تلعب دورا هاما في محاربة التضخم كالضرائب على رأس المال التي تكون أقل اندماجا في الأسعار، إذ يمكنها أن تمتص جزءا لا بأس به من القيمة النقدية الزائدة إذا ما لجأنا إلى رفع معدلاتها.

³ (محمد عباس محرز) "اقتصاديات المالية العامة"، بن عكنون الجزائر، الطبعة 03-2005 - ص 205

آثار الجباية على التنمية المحلية

فالضرائب المفروضة على الاستهلاك (كالرسم على القيمة المضافة)، بالرفع من معدلات هذه الضرائب يؤدي إلى إحداث تضخم، إذ يؤدي هذا الإجراء إلى عدة آثار سلبية واضطرابات شخصية للمواطنين نتيجة غلاء المعيشة "إذ يكون تهورا إذا رفعا الضرائب على الإنفاق في حالة تضخم، حيث الزيادة في الأسعار التي تخلقها هذه الضرائب تقوي الاضطرابات الشخصية الناتجة عن الارتفاع في الأسعار لدى المستهلكين".

لذلك فإن لجوء السياسة الجبائية إلى الضرائب غير المباشرة للحد من التضخم يلزم عليها التخفيض من معدلات هذه الأخيرة لإعطاء نوع من التوازن في الأسعار، التي تصبح تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، كما أن اللجوء إلى حقوق الجمارك يمكن أن يكون فعالا وذلك بتخفيض حقوق الاستيراد حيث يؤدي كل تخفيض على المواد الأولية والمنتجات المستوردة إلى تقليص الطلبات المتزايدة على بعض السلع والمنتجات التي ارتفعت أسعارها في السوق نتيجة عدم توفرها، أما بالنسبة للضرائب على رأس المال فيمكن أن تلجأ إليها السياسة الجبائية لمحاربة التضخم مثل حقوق التسجيل، حقوق التركة، حقوق الهبة...، إذ يسمح للدولة أن تمتص قيمة مالية معتبرة، إذ ينبغي أن تتميز الضرائب غير المباشرة بشيء من المرونة خاصة الضرائب النوعية أي تلك التي تفرض على شكل قيمة معينة من المال تؤدي على وحدة مهما كان نوعها قياس، حجم، وزن أو عدد، كضريبة الخمر مثلا، والتي أصبحت رمزية لبقائها ثابتة لم تتغير، فهذه الضريبة نوعية تستدعي أن تتغير قيمتها في أوقات التضخم، في حين أن الضرائب القياسية على شكل نسبة من قيمة السلعة أثبتت نجاحها لأن حصيلتها تتغير بتغير قيمة السلعة، لترفع حصيلتها إذا ما ارتفعت أسعار هذه السلعة.

الجدول رقم 07: يمثل التغيرات التي مست معدل التضخم في الفترة ما بين (1990-2000)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدل التضخم	16.7	21.8	32.2	20.5	29.5	29.78	18.96	5.73	4.95	2.64	0.43

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

التعليق:

آثار الجباية على التنمية المحلية

إن التزايد المستمر لمعدلات التضخم خاصة في الفترة (90-95) شكل خطرا أدى بالإسراع إلى محاربته نظرا لثقله على الاقتصاد الوطني , إذ يعتبر من الظواهر المعرقة للتنمية المحلية , ثم بدا ينخفض تدريجيا ليصبح سنة 2000 بنسبة 0.34 بالمائة .

حيث نجد أنه فيما يخص معالجة التضخم عن طريق استعمال الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة أنه لكي يكون النظام الجبائي صارما و فعالا في محاربة التضخم يجب أن يعتمد على الضرائب المباشرة بنسبة تفوق تلك المعطاة للضرائب غير المباشرة , لذلك فإن معظم الأنظمة الضريبية لدول العالم الثالث تعتبر ضعيفة في محاربة التضخم و ذلك لإسهام الضرائب غير المباشر فيها بقدر كبير , ففي الجزائر مثلا نجد أن نسبة الضرائب غير المباشرة تشكل من 60 بالمائة إلى 70 بالمائة.

المطلب الثالث: على البطالة⁴

لقد عرفت معظم الدول النامية عدة أزمات حادة مازالت تقاومها حتى يومنا هذا, ومن بينها البطالة التي تفتشت في مجتمعاتنا و أصبحت الشغل الشاغل له و السعي لمكافحتها و الحد من انتشارها بمختلف السبل.

فالبطالة تعني "عدم نشاط العامل لعدم توفر العمل أو لعدم القدرة عليه، إذ تعتبر ظاهرة اجتماعية عالمية لا يخلو أي مجتمع منها أو التعرض لها بشكل أو بآخر، ويمكن التفاوت فقط فيما بين المجتمعات بشأنها في أشكالها وأنماطها ومظاهرها والدوافع التي أدت إليها، فضلا عن الآثار أو النتائج المترتبة عنها".

فمن التدابير المالية التي تمكن من تخفيض حدة البطالة هي التخفيض في معدلات الضرائب، ولقد قامت الجزائر بتغييرات في النظام الجبائي سنة 1996 حيث قامت باستحداث ضرائب جديدة في المجال الضريبي بدل أخرى تشكل عبء على الخاضعين كالرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات، وكان هدف الدولة من تخفيض الضرائب هو تشجيع الاستثمار المحلي وجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

نظرا لكون مؤسساتنا تتميز بتكاليف مرتفعة والتي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المنتجات وبالتالي لا تستطيع الصمود أمام الشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي حتما إلى زوال مؤسساتنا الوطنية، وهذا معناه طرد آلاف العمال.

لذا ينبغي تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني، والضرائب من بين الوسائل المساعدة في ذلك، حيث يمكن للدولة إعطاء إعفاء مؤقت لبعض المؤسسات مهما كان نوعها خاصة أو عمومية من دفع الضرائب، أو تقديم إعانات لها خاصة في المرحلة التي تعيشها بلادنا، وهذا حتى تتمكن من الاستثمار على نطاق واسع لذا ينبغي تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني، وهكذا يستفيد آلاف العمال من حقهم في التشغيل للحد من ظاهرة البطالة، ولكن

⁴د. محمد طاقة. د. هدى العزاوي "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة والتوزيع، طبعة 2007، 01، ص 126

آثار الجباية على التنمية المحلية

ما نلاحظه الآن أن الدولة بحاجة كبيرة إلّ تحصيل كبر عائد من الضرائب نظرا لكثرة أفراد المجتمع، وفي المقابل أصحاب المشاريع الكبرى الذين يشكون من عبء الضريبة وهذا ما سبب كثرة استعمال الأساليب غير القانونية كالتهريب والتزوير والتهرب من دفع الضريبة.

نظرا لغياب النمو الاقتصادي واستمرار التدهور في جميع القطاعات ماعدا قطاع المحروقات أثر على الحالة الاجتماعية، إذ ارتفعت نسبة البطالة وظهرت الفئات المحرومة مع تزايد ظاهرة الفقر في البلاد.

الجدول رقم 08: يوضح تزايد معدل البطالة ما بين (1990-1998) الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98
معدلات البطالة %	19.7	21.2	23.8 2	23.1 5	24.4	26.9 9	27.9 9	25.5 2	35

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول الزيادة المستمرة في معدلات البطالة من سنة لأخرى، كما بدأت هذه الزيادة في التطور بفارق كبير بين سنوات، وذلك ابتداء من سنة 1994، كل ذلك راجع إلى الشروع في تنفيذ برنامج التنظيم الهيكلي في سنة 1995 حيث تم تسريح الآلاف من العمال، إذ انتقلت نسبة البطالة من 24.4 بالمائة سنة 1994 لتصل إلى 30 بالمائة سنة 1998، وتشير بيانات الديوان الوطني في هذا السياق عن وجود حوالي 14 مليون يعانون من الفقر.

المبحث الثالث: طرق تمويل التنمية المحلية عن طريق الجباية

المطلب الأول: الادخار⁵

1/- الادخار الخاص (عند الأفراد):

إن الدخل هو العامل الأساسي المؤثر في الادخار، فإذا فرضت الضريبة على الدخل تؤدي إلى إنقاصه على ما كان عليه، وذلك لا بد أن يؤدي بالممول إلى إعادة توزيع استعمالات دخله ويتوقف هذا على نوع الطبقة التي ينتمي إليها الممول.

حيث يعتمد تشجيع ادخار الأشخاص أساسا على نسب سعر الفائدة المقدم على الودائع المصرفية المودعة لدى البنوك والإعفاء الضريبي للعائد الادخاري، كما يعتمد أيضا في تشجيع ادخار الأشخاص على الحد من ظاهرة الاستهلاك الكمالي، وأحسن وسيلة لذلك هو فرض معدل ضريبي مرتفع على مثل هذه السلع، ومن هنا يتضح أن للضرائب المباشرة وغير المباشرة الدور الفعال في ترقية ادخار الأشخاص ومدى تأثير كل منهما في توجيهه.

2/- الادخار العام (بالنسبة للمشروعات):

إن للادخار أثر بالنسبة لتكوين رأس مال، فهو الوسيلة المعتمدة من طرف المؤسسات وتتكون الادخارات عادة من الأرباح التي تحققها المؤسسة (غير الموزعة) والاحتياطات، وعلى هذا الأساس تتدخل السياسة الجبائية لتشجيع ادخار المؤسسات التي تستعمل في عملية التمويل ولهذا عمدت السلطة الجزائرية إلى عدة إجراءات مستهدفة بذلك رفع ادخار المؤسسات العامة والخاصة، ومن بين هذه الإجراءات:

- يحق للمؤسسة نقل عجزها المالي خلال خمس سنوات الأولى وهذا على التوالي أي أن تنقل الخسارة من سنة إلى السنة المالية إذ تخصم من الربح المحقق وينخفض سعر الضريبة، وذلك حسب المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما فإن هذا العجز يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية المالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفيض كل العجز الزائد فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية المالية، إلى غاية السنة المالية الخامسة لسنة تسجيل العجز، ويعد هذا الامتياز تقاسما للخسارة بين الدولة والمؤسسة، ويهدف المشروع من هذا الإجراء إلى رفع الإمكانات الإنتاجية ودفع المؤسسات إلى التأقلم مع متطلبات السوق.

⁵ محمد عباس محززي، مرجع سبق ذكره، ص 321-323

● التنازل عن عنصر من عناصر الأول الثابتة بسعر أعلى من السعر المحاسبي لكل زيادة ناتجة عن فائض القيمة، وتعتبر هذه الزيادة ربحاً وهي في حقيقة الأمر تخضع للضريبة على أرباح الشركات إذ يعالج المشرع هذه الزيادة حسب المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي تنص على أنه " يحدد مبلغ فوائض القيم الناتجة عن التنازل الجزئي أو الكلي من عناصر أصول مثبتة في إطار نشاط صناعي أو تجاري أو حرفي أو فلاح، أو في إطار ممارسة نشاط مهني يربط بالربح الخاضع للضريبة حسب طبيعة فوائض القيم:

1) إذا تعلق الأمر بفوائض قيم قصيرة الأمد، يحسب مبلغها في حدود 70 بالمائة من الربح الخاضع للضريبة.

2) إذا تعلق الأمر بفوائض قيم طويلة المد، يحسب مبلغها في حدود 35 بالمائة من الربح الخاضع للضريبة".

إذ تنتج فوائض القيمة قصيرة الأمد من التنازل عن عناصر مكتسبة ومحدثة منذ ثلاث سنوات على الأقل أما فوائض القيم طويلة الأمد فهي تلك التي تنتج عن التنازل عن عناصر مكتسبة أو محدثة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

إن قدرة الدول النامية على التطور الاقتصادي، والتقدم في مجال التنمية المحلية الشاملة يكمن في مدى قدرة هذه الدول على توفير وخلق رؤوس الأموال اللازمة تمويل الاستثمارات، وأفضل وسيلة تعتمد في هذا الشأن هي الضريبة حيث تعتبر أداة قوية تمكن معظم الدول خاصة الدول النامية من تخصيص الوارد لقطاعات إنتاجية ذات طابع أولي خاصة وذلك بتحفيز القطاعين العام والخاص على الاستثمار.

المطلب الثاني: الاستثمار⁶

مما لا شك فيه أنه من العوامل الرئيسية للتنمية هي جهود الاستثمار المقررة في الدولة، وفي الواقع فإن غالبية الدول النامية اعتمدت في العشريات الأخيرة على إتباع سياسة استثمارية، والدافع الرئيسي هو تنشيط عملية التنمية المحلية وتكثيفها، فالعلاقة بين الجباية والاستثمار يجب أن تكون مبنية على أسس تسمح للاستثمار بلعب دور فعال في الاقتصاد وذلك باللجوء إلى الحوافز التي يمكن أن تمنحها له الجباية التشجيعية، هذه الحوافز يمكن أن تكون إعفاءات أو تخفيضات في معدلات الضريبة.

1. الامتيازات والحوافز الجبائية:

من خلال الضرائب على الدخل:

مما لا شك فيه أن فرض الضرائب على الدخل في مجتمع معين يؤدي إلى التأثير بشكل كبير على سلوك الأفراد وكذا الاستثمار.

هذا ما أدى بالدول إلى البحث والسعي من أجل إيجاد سياسة تحفيزية توقف بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ككل، وعلى العموم قد تعتمد السياسة التحفيزية في مادة الضرائب على الدخل على

⁶ د. كمال الغالي. " مبادئ الاقتصاد المالي "، مطبعة دمشق، طبعة 1969-03، ص255

آثار الجباية على التنمية المحلية

عدة أدوات تكون على شكل تحريضات جبائية، هذه التحريضات قد تكون على شكل إعفاءات (دائمة أو مؤقتة) أو على شكل تخفيضات في معدلات الضرائب على الدخل مثل الضرائب على أرباح الشركات (IBS)، لأن مثل هذه التخفيضات تعطي الفرصة للمؤسسات الاستثمارية ف التوسع، الدولة تترقب هدفا من وراء ذلك وهو أنها تهدف إلى التأثير على القرار الاستثماري، بحيث تجعل المتعامل قادرا على القيام بالمشروع الاستثماري ومما لا بد من ذكره هو أن هذه الامتيازات تمنح وقف شروط معينة تتوفر في المستفيد منها، وهو الشخص الخاضع للضريبة بموجب النشاط الذي يمارسه.

1-/-الإعفاءات الدائمة:

إذ تشمل كل القطاعات والنشاطات سواء كانت تابعة للدولة أو الخواص، وعادة ما تخص هذه الإعفاءات النشاطات الاجتماعية بالدرجة الأولى لمدة زمنية غير منتهية إذ أن هذه الإعفاءات تتغير كما يمكن إلغاؤها وفق الأحكام القانونية الصادرة في قوانين المالية، ومن بين المؤسسات التي تستفيد من إعفاءات دائمة في الجزائر هي:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التابعة لذلك.
 - الفرق والهيئات التي تمارس نشاط مسرحي بعنوان الإيرادات المحققة.
- فعلى العموم تأخذ هذه الإعفاءات طابعا اجتماعيا والتي تمس فئات اجتماعية أكثر حرمانا وهميشا، وقد تأخذ طابعا ثقافيا أو علميا والتي تمس فئة الشباب لما لها من أهمية بالغة في التطور الاقتصادي والسياسي ومحاوله الرقي بها، كما تأخذ أيضا طابعا اقتصاديا والتي تخص المشاريع بتحفيظها وتشجيعها على الاستثمار إذ يعتمد في إعفائها من بعض الرسوم والضرائب حسب أهميتها.

2-/-الإعفاءات المؤقتة:

إن الإعفاءات المؤقتة التي تمنحها الدولة للمستثمرين تكون متعلقة بأهمية المشروع وتكون ممنوحة وموجهة عادة للقطاع الخاص بالإعفاء الجزئي أو الكلي وذلك لتحفيز الخواص على تكثيف نشاطهم الاستثماري، وتخص هذه الإعفاءات أساسا الاستثمارات التي تنجز في إطار الامتياز أو الرخصة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).⁷

ونجد أن الاستثمارات في النظام العام حسب المادة 09 من الأمر رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تستفيد من المزايا التالية:

- تطبيق النسبة المخففة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

⁷ منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

آثار الجباية على التنمية المحلية

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- كما تستفيد أيضا من مزايا خاصة في إطار النظام الاستثنائي حسب نص المادة 10 من نفس الأمر المتعلق بالاستثمار: "الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتقتضي إلى تنمية مستدامة".

1. بعنوان إنجاز الاستثمار:⁸

- الإعفاء من دفع نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02 بالمئة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في عملية الإنجاز.

2. بعد عملية انطلاق الاستثمار:

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الرسم على النشاط المهني.
 - الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
 - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل اعجز وآجال الاستهلاك، كما يمكن أن تستفيد الاستثمارات من فوائد على القروض البنكية المحصل حسب الشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.
- كما أقر قانون المالية لسنة 2003 بإجراءات جديدة تصب أساسا في دفع وترقية الاستثمار الاقتصادي والمالي:
- استفادة المعدات والآلات التي تدخل في إنجاز الاستثمار من تحفيزات جمركية وجبائية مقررة بأمر 01-03 بتاريخ 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار كونها مكتسبة من طرف قرض مؤجر في هذا الإطار المالي المبرم مع المستفيد من هذه التحفيزات.

⁸ رفعت محجوب، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت-1979-ص204

آثار الجباية على التنمية المحلية

1. تعديل سلم ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) بتحديث الأجزاء العظمى منه للدفع على الاستثمار الفردي وتحقيق في نفس الوقت عدالة ضريبية أوسع بين المقاولين الخواص والشركات بتقريب النسب الحقيقية للضريبة المطلقة حسب الحالة.
2. يستثنى المسير صاحب الشركة ذات المسؤولية المحدودة من مجال التطبيق للضريبة على الدخل الإجمالي في فئة الربح الصناعي - التجاري (BIC) وكذا من مجال التطبيق في الرسم على النشاط المهني (TAP) وإدماجه في نظام التصريح المراقب.
3. تشجيع نشاط القطاع المالي بتأسيس التحريضات التالية:
 - توسيع استعمال التخفيض للدخار عموماً.
 - تأسيس نظام الحسم لتوظيف الفوائد المحسومة.
 - تحديد الاستثناء بمراعاة الفوائد المالية المعتبرة في البورصة وفوائد هيئات توظيف مشترك للقيم المنقولة لمدة 5 سنوات لكل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) وحقوق التسجيل.
4. الإبقاء على حق الحسم من الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للمستثمرين المؤطرين من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) بناء على ما كان معمولاً به من طرف الوكالة الوطنية لدعم وترقية الشباب (ANSEJ) على مموليهم وبنفس المعيار.
5. تأسيس إعادة تقييم التجهيزات المادية القابلة للاهلاك وغير القابلة للاهلاك في الحسابات الختامية المغلقة في 2002/12/31.

المطلب الثالث: إعادة توزيع الدخل⁹

- تستخدم الضرائب للحد من تفاوت الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخل الكبيرة وذلك يعني أن الضرائب وهي تقوم بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أدوات سياسة إعادة توزيع الدخل القومي.
- ودور الضريبة في توزيع الدخل يتبع السياسة العامة للدولة وأخذها بعين الاعتبار مصلحة هذه الفئة الاجتماعية أو تلك.
- فالضرائب المباشرة تؤدي إلى تخفيض الدخل النقدية، وبالتالي إلى تخفيض الطلب الكلي على سلع الاستهلاك وأنها تؤدي بقدر ما إلى انخفاض المستوى العام للائتمان (أي ارتفاع القوة الشرائية للنقود)، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخل النقدية الثابتة (الفوائد وريع العقارات والمعاشات) وفي صالح أصحاب الدخل المحدودة (التغير) (الأجور والمرتبات) لكنه في غير صالح المنظمين وأرباب العمل.

⁹د. كمال الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 258

آثار الجباية على التنمية المحلية

-أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار(أي تخفيض القوة الشرائية للنقود)وهذا يعني إعادة توزيع الدخل لصالح المنظمين وأرباب العمل، ولكنها في غير صالح الدخل النقدي الثابتة وأصحاب الدخل المحدودة التغير.

الخاتمة:

لاحظنا من خلال ما سبق خصائص النظم الضريبية في الدول النامية والتي تتميز باعتمادها على عناصر وقطاعات غير مدرة للضريبة كالزراعة وقلة خبرة الفلاحين في هذا المجال.

آثار الجباية على التنمية المحلية

- كما لاحظنا الدور الأساسي الذي تلعبه الجباية في ترشيد الاستهلاك والإنفاق والتحكم في العرض والطلب وهذا بهدف مكافحة التضخم.



الفصل التطبيقي

مديرية الضرائب بسعيدة



الفصل التطبيقي:

المبحث الأول: تعريف مفتشية الضرائب

يتمحور الفصل التطبيقي حول مفتشية الضرائب لولاية سعيدة لذلك كان لزاما علينا إعطاء لمحة لتعرف بها أكثر وهذا كالتالي:

المطلب الأول: مهام مفتشية الضرائب¹

تختص مفتشية الضرائب بتسيير الملفات الجبائية الخاصة بالأشخاص الخاضعة لمختلف الضرائب والرسوم طبقا للنظام الضريبي الجزائري والتابعة لإقليم معين (بلدية، دائرة.....) وتجدر الإشارة إلى أن لتنظيم الهيكلية هو نتيجة للإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر في بداية التسعينات حيث كان يلاحظ على التنظيم الهيكلي القديم اختصاص المفتشيات حسب نوع الضريبة (مفتشية الضرائب المباشرة، مفتشية الرسوم على رقم الأعمال والضرائب غير المباشرة، مفتشية التسجيل). ومن المهام الأساسية لمفتشية الضرائب:

1. السهر على تطبيق التشريعات والقوانين الجبائية.
2. فتح، مسك، متابعة الملفات الجبائية.
3. إحصاء الأنشطة والأشخاص الخاضعة للضريبة.
4. تحديد الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب.
5. إعداد القوائم والجداول الضريبية.
6. مراقبة التصريحات الجبائية.
7. إجراء عمليات التسوية الجبائية اللازمة.
8. إعداد الإحصائيات الدورية (عدد المكلفين، مبالغ الضرائب...)
9. استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم.

¹ مديرية الضرائب لولاية سعيدة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية سعيدة



المصدر: الجريدة الرسمية لوزارة المالية العدد 20 الصادر في 11 مارس 2009

الجدول رقم 09: يمثل مفتشيات والقباضات في ولاية سعيدة

المفتشيات	قباضات الضرائب
مفتشية الضرائب سعيدة-الفتح	قباضة الضرائب-سعيدة-الفتح
مفتشية الضرائب سعيدة-النخيل	قباضة الضرائب-سعيدة-النخيل
مفتشية الضرائب عين الحجر	قباضة الضرائب عين الحجر
مفتشية الضرائب سيدي بوبكر	قباضة الضرائب سيدي بوبكر
مفتشية الضرائب الحساسنة	قباضة الضرائب الحساسنة

الجدول من إعداد الطالبة مع الاستعانة بوثائق المؤسسة

المطلب الثالث: المديرية الفرعية لمديرية الضرائب

المديرية الولائية للضرائب:

من خلال ما سبق سنشرح كل مديرية والمكاتب التابعة لها:

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف بما يلي:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من (TVA) ومتابعة هذه الطلبات ومراقبتها.
- متابعة نظم الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
- وتضم أربعة 04 مكاتب:

أ. مكتب الجداول: وهو مكلف بما يلي:

- التكفل بالجدول العامة وإصدارها.
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.
- ب. مكتب الإحصائيات: وهو مكلف بما يلي:
- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية.
- مركزة المنتجات الإحصائيات الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل.
- مركزة الوضعيات الإحصائيات الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

ج. مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويكلف بما يلي:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من (TVA) ودراسة هذه الطلبات مع تسليم هذه الإعتمادات.

- متابعة النظم الجبائية الخاصة والإمتيازية.
- نشر المعلومات الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.
- د. مكتب التنشيط والمساعدة: وهو مكلف بما يلي:
 - التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها.
 - متابعة ومعالجة تقارير التحقيق في التسيير.
- 2. المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف بما يلي:
 - التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها، متابعتها وكذا بوضعية تحصيلها الضرائب والرسوم أو أتاوى.
 - متابعة العمليات والقيود المحاسبية، المراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة.
 - التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.
 - مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.
- وتتضمن هذه المديرية ثلاثة 03 مكاتب:
 - أ. مكتب مراقبة التحصيل: ويكلف بما يلي:
 - دفع نشاطات التحصيل.
 - المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات.
 - إعداد العناصر الجبائية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.
 - ب. مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: وهو مكلف بما يلي:
 - متابعة أعمال التأشير وتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.
 - المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة.
 - التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.
 - إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.
 - ت. مكتب التصفية: ومهامه كالتالي:

- مراقبة التكفل بالجدول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية.
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة
- التكفل بجدول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

3. المديرية الفرعية للمنازعات: ومن مهامها ما يلي:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، تبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية عن مصالح الإدارة الجبائية.

وتتألف هذه المديرية ما أربعة 04 مكاتب:

أ. مكتب الاحتجاجات: ومهامه كالتالي:

- استلام، دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.

-استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

ب. مكتب لجان الطعن: ومهامه كالتالي:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالح والطعن النزاعي أو الاعفائي المختصة.

- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبة أو الرسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

ج. مكتب المنازعات القضائية: ومهامه كالتالي:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة.
- الدفاع أمام الهيئات المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض الضريبة.

د. مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ومهامه هي:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم أصناف الطعن.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد شهادات خاصة بذلك.

4. المديرية الفرعية للمراقبات الجبائية: ومهامها هي:

- إعداد برامج البحث ومراجعة، مراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

وتتكون من أربعة 04 مكاتب:

أ. مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: ومهامه هي:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها.

- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع، حق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

ب. مكتب البطاقات والمقارنات: ومهامه كالتالي:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة.

- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.

- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصلات دورية لتقييم نشاطات المكتب.

ج. مكتب المراجعات الجبائية: مهامه هي:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمرجعة.

- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.

- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

د. مكتب مراقبة التقييمات: مهامه هي:

- استلام واستغلال عقود الملكية بالمقابل أو مجاناً.

- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير الرجعية.

- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

5. المديرية الفرعية للوسائل: مهامها هي:

- تسيير المستخدمين والميزانية، الوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.

- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات

المعلوماتية في حالة تشغيل.

وتتكون من أربعة 04 مكاتب:

أ. مكتب المستخدمين والتكوين: ومهامه كالتالي:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.

- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيده مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

ب. مكتب عمليات الميزانية: مهامه كالتالي:

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ عمليات الميزانية.
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له.
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

ج. مكتب الوسائل، تسيير المطبوعات والأرشيف: مهامه هي:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب.
- تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل، العتاد، التجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

د. مكتب الإعلام الآلي: مهامه هي:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي.
- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

المبحث الثاني: أنواع الضرائب وطرق دفعها

المطلب الأول: نظم فرض الضريبة

1) فرض الضريبة حسب نظام الربح الحقيقي:

- حسب هذا النظام يقوم المكلف بالضريبة باكتتاب تصريح على الأكثر يوم 30 أبريل من كل سنة يضم هذا التصريح الخاص مبلغ ربحهم الصافي للسنة أو للسنة المالية السابقة وإذا انتهى الوقت المحدد في ذلك اليوم يتم تأجيله إلى اليوم الموالي، يجب أن يضم ها التصريح الوثائق التالي:
- مبلغ رقم أعمالهم.

- رقم تسجيلهم في السجل التجاري.

- لقب المحاسب أو المحاسبين الذين يشرفون على مسك دفاترهم المحاسبية.

- الملاحظات الأساسية المستلمة من طرف الخبراء المحاسبين المعتمدين المكلفين، في حدود اختصاصهم.

2) فرض الضريبة النظام البسيط:

في هذا النظام يتم اكتتاب تصريح كما في النظام السابق وبنفس المدة والتوقيت بالإضافة إلى تصريح متضمن مبلغ الخسارة في حالة ما إذا حققت المؤسسة خسارة في ميزانيتها تسلم الإدارة الجبائية استمارة التصريح أما عن الوثائق المرافقة للتصريح فهي:

- ميزانية ملخصة.
- حساب مبسط للنتيجة الجبائية يبين الربح الإجمالي وكذا المصاريف والأعباء.
- جدول الإهلاكات.
- كشف المؤونات.
- جدول تغير المخزون.
- تسلم الإدارة الجبائية الوثائق المذكورة.

المطلب الثاني: أنواع الضرائب والرسوم المعتمدة قانوناً²

1) ضريبة على الدخل الإجمالي:

يخضع لها النوع من الضرائب كل من:

1. الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر:
 - الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفته مالكي له.
 - الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.
 - الأشخاص، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.
2. الأشخاص غير مقيمين بالجزائر والذين يتحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري.
3. الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل.
4. الشركاء في:
 - شركات الأشخاص.
 - شركات مدنية مهنية.
5. المسيرين ذوي الأغلبية في شركات ذات مسؤولية محدودة ومسيرو شركات التوصية بالنسبة للمكافآت التي يتلقونها عن وظائفهم.
6. المساهمين في شركات أموال بالنسبة لأرباح الأسهم، مكافآت وأتعاب الحضور التي استفادوا منها.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2012

المادة 66: تدرج المرتبات والتعويضات، الأتعاب، الأجور، المنح، الربوع العمرية في تكوين الدخل الإجمالي المعتمد أساسا لإقرار الضريبة على الدخل الإجمالي.

الجدول رقم 10: يمثل نسب الضريبة على الدخل الإجمالي تصاعديا الوحدة: النسبة المئوية

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120.000	0%
من 120.001 إلى 360.000	20%
من 360.001 إلى 1.440.000	30%
أكثر من 1.440.000	35%

المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة 2012

التعليق:

من الجدول نستخلص أو نلاحظ أن واحد دينار زائد في دخل الفرد من شأنه تغيير النسبة الضريبة التي يدفعها المكلف.

تستفيد المداخل المذكورة في المادة 66 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من تخفيض نسبي من الضريبة الإجمالية، يساوي نسبة 40 بالمائة. غير أنه لا يمكن أن يقل هذا التخفيض عن 12.000 دج/سنويا أو يزيد عن 18.000 دج/سنويا، أي (ما بين 1.000 دج و 1.500 دج/شهريا). فضلا عن ذلك، تستفيد مداخل العمال المعوقين حركيا أو عقليا أو المكفوفين أو الصم البكم وكذا العمال المتقاعدين التابعين للنظام العام من تخفيض إضافي في مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي في حدود 1000 دج شهريا.

الجدول رقم 11: يوضح ما يعادل الدخل الإجمالي بالنسب المئوية الوحدة: النسبة المئوية

الدخل الإجمالي (دج)	النسب المئوية %
من 20.000 إلى 25.000	80%
من 25.000 إلى 30.000	60%
من 30.000 إلى 35.000	30%
من 35.000 إلى 40.000	10%

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 104

أما بالنسبة للولاية محل الدراسة والتي هي ولاية سعيدة باعتبار أنه ليست منتجة للمواد البترولية أو الغاز الطبيعي وليست ساحلية أي منطقة للتصدير، فتبلغ نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي لهذه الولاية لثلاثة (03) سنوات الأخيرة:

الجدول 12: يمثل مبالغ الضريبة على الدخل الإجمالي لولاية سعيدة (2010/2012) الوحدة: دج

البيان	2010	2011	2012
ضريبة على الدخل الإجمالي صنف (أجور)	954.808.678,20	1.518.665.186,51	3.022.640.081,86
الضريبة على الدخل الإجمالي صنف ودائع، ديون... (G50)	14.676.372	9.208.711	11.822.930
الضريبة على الدخل الإجمالي المدفوعة عن طريق الجدول (le role)	65.806.389	75.571.858,80	122.399.605,46
20% BIC	16.176.206,11	33.247.799	15.055.739
20%BNC	1.791.081	4.170.919	21.071.777

المصدر: مديرية الضرائب لولاية سعيدة

التعليق:

نلاحظ أن الضريبة على الأجور قد ارتفعت سنة 2012 بالمقارنة مع السنوات الماضية قد يعود إلى الزيادات التي عرفتها الأجور في الفترة الأخيرة حيث شملت الزيادة جميع القطاعات تقريبا. أما عن الضريبة المدفوعة في آجالها عن طريق وثيقة التصريح G50 فمن الملاحظ أن مبلغها أكثر في سنة 2010 بالمقارنة مع السنوات الأخرى. أما في خصوص الدفع عن طريق وثيقة الجدول أو LE ROLE والتي تتضمن مبلغ الضريبة مع العقوبات المالية المفروضة على التأخر أو التدليس فمن الملاحظ أن المبلغ في سنة 2012 أكبر بكثير من السنوات الأخرى وهذا يدل على نسبة محاولة المكلفين التهرب من دفع المستحقات الضريبية المطلوبة. يتضمن الجدول أيضا النسبة التي تقتطعها المديرية من مبالغ الأرباح التجارية والصناعية BIC فكانت مبالغها أكبر في سنة 2012 أما عن الأرباح غير التجارية BNC فمن الملاحظ أن مبلغها شهد ارتفاع في سنة 2012.

2) الضريبة على أرباح الشركات:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل المداخيل والأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنوية وتسمى "ضريبة على أرباح الشركات"

مجال التطبيق:

- 1) الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:
 - شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بتصريح، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
 - الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.
 - هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمد حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.
- 2) المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

معدلات فرض الضريبة على أرباح الشركات:

- 19 بالمائة، بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية. ويطبق هذا المعدل كذلك على الأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال الأنشطة المذكورة سابقا يساوي 50 بالمائة من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه.
 - 25 بالمائة بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات.
 - 25 بالمائة بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال في التجارة والخدمات أكثر من 50 بالمائة من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسم.
- أما بالنسبة لولاية سعيدة فمداخيل الضريبة على أرباح الشركات في السنوات الثلاثة الأخيرة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: يوضح عائدات الضريبة على أرباح الشركات في ولاية سعيدة ما

بين (2010/2012)

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	2012
الشركات ذات المداخيل الجزائية	-	-	12.905.691
الضريبة المدفوعة عن	10.104.894,68	7.228.128	2.203.341

الفصل التطبيقي

			طريق وثيقة G50
17.114.156,26	2.090.417	13.668.016,96	الضريبة المدفوعة عن طريق وثيقة le role
3.072.383	–	1.791.081	تسبيقات على الضريبة

المصدر: مديرية الضرائب لولاية سعيدة

التعليق:

يعود ظهور مبلغ الشركات ذات المداخل الجزائرية إلى الشركات الأجنبية التي تتعامل معها الجزائر في مختلف المشاريع كالشركات الصينية أو الإيطالية.

نلاحظ أن المبالغ في سنة 2010 التي تم التصريح عنها بواسطة وثيقة G50 أكبر من السنوات اللاحقة يمكن أن يكون السبب ضعف ثقافة الفوترة في الولاية أو إلى تأخر في تسليم الميزانية ولذلك يكون المبلغ المصرح عنها أقل بكثير من الحقيقية.

3). الرسم على النشاط المهني:³

أ. مجال التطبيق:

- يفرض هذا النوع من الضرائب على الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفين بالضريبة الذين يملكون في الجزائر محلا مهنيا دائما ويمارسون نشاطا يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية ما عدا مداخل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع لهذا النوع من الرسم.

- رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح التجارية والصناعية، الضريبة على أرباح الشركات.

ب. أساس فرض الضريبة:⁴

من المعروف في المجال الضريبي أنه يبلغ معدل الرسم على النشاط المهني نسبة 2 بالمائة من رقم الأعمال للنشاط غير أنه هناك مجموعة من التخفيضات التي تستفيد منها فئات معينة:

• تخفيض قدره 30 بالمائة يخص كل من:

- مبلغ عمليات البيع بالجملة.
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة، والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50 بالمائة من الحقوق غير المباشرة.

³ قانون الضرائب المبشرة والرسوم المماثلة
⁴ قانون الضرائب 2012

-عمليات البيع المحققة من طرف المنتجين والتجار بالجملة المتعلقة بالأدوية المنتجة محليا.

• تخفيض قدره 50 بالمئة:

-مبلغ عمليات البيع بالجملة، والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50 بالمئة من الحقوق غير المباشرة.

-مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية.

• تخفيض قدره 75 بالمئة:

-مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغازوال.

كما يمنح تجار التجزئة الذين لهم صفة عضو جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وأرامل الشهداء، تخفيضا بنسبة 30 بالمئة من رقم الأعمال الخاضع للضريبة.

كما هناك حصة للجماعات المحلية من الرسم على النشاط المهني والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: يوضح نسب الجماعات المحلية من الرسم على النشاط المهني قدره 2 بالمئة

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
0.59%	1.30%	0.11%	2%	

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يمكن أن يرتفع إلى 3 بالمئة فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، حيث يصبح التوزيع كالتالي:

الجدول رقم 15: يوضح نسب الجماعات المحلية في حالة 3 بالمئة:

الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
0.88%	1.96%	0.16%	3%

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

بالنسبة لولاية سعيدة لا تختص بنسبة 3 بالمئة لأن هذه النسبة تخص المناطق التي تحتوي على إنتاج المحروقات وكما نعلم فهذه الولاية لا تملك هذه الخصائص لذلك تكتفي بنسبة 2 بالمئة:

الجدول رقم 16: يوضح عائدات الرسم على النشاط المهني لولاية سعيدة الوحدة: دج

البيان	2010	2011	2012
TAP تصريح G50	421.702.051,62	592.367.867,96	557.952.189,92
TAP تصريح LE ROLE	9.432.697,27	33.534.909,07	8.431.601,60

10.219.994	17.686.734	11.869.003	رسم TA/TF التطهير/رسم العقاري
------------	------------	------------	----------------------------------

المصدر: مديرية الضرائب لولاية سعيدة

التعليق:

يمكن أن تكون الزيادة التي عرفتتها تصريحات بالضريبة على الوعي الضريبي أي وعي المكلف بضرورة تصريحه بمبالغ حقيقية.

نلاحظ أن المبالغ بالنسبة إلى التصريح عن طريق وثيقة الجدول أو LE ROLE أنها قلت كثيرا بالمقارنة بين سنوات 2011 إلى 2012 يمكن أن يكون بسبب إعفاء الدولة المكلفين من دفع العقوبات التي كانت مفروضة في السنة الماضية و الاكتفاء بدفع المستحقات الضريبية العادية ولذلك تقلت المبالغ الضريبية.

4) الرسم على القيمة المضافة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة وهي ضريبة شاملة أي أنها تفرض على السلع المحلية والمستوردة، تكون متضمنة في سعر السلعة أي أن المكلف يدفعها بالإضافة إلى سعر السلعة، يتحملها المستهلك النهائي.

أ. مجال التطبيق:

يتم الخضوع لهذا النوع من الضرائب إما وجوبا أو اختياريا:

1. وجوبا:

- العمليات التي يقوم بها المنتجون.
- العمليات التي يقوم بها تجار الجملة.
- الأشغال العقارية.
- إنتاج مؤسسة لذاتها.
- عمليات الإيجار وأداء الخدمات.
- أشغال البحوث والدراسات التي تنجزها الشركات.

2. اختياريا:

يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخارجين عن مجال تطبيق TVA أن يختاروا وبناء على تصريح منهم اكتساب صفة الخاضعين لرسم TVA.

ب. الحدث المنشئ للرسم:

- بالنسبة للمبيعات: من التسليم القانوني أو المادي لها.
- بالنسبة للأشغال العقارية: من قبض الثمن كليا أو جزئيا.

- بالنسبة للمؤسسات الأجنبية: يتكون الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة من الاستلام النهائي للمنشأة المنجزة.

- الخدمات: من قبض ثمن الخدمة جزئيا أو كليا، والحفلات والألعاب والتسليية بمختلف أنواعها تسليم التذكرة.

ت. معدلات الرسم على القيمة المضافة:

• المعدل العادي 17%:

- الأعمال التي تقوم بها قاعات الحلاقة، أنشطة المبيعات في نفس المكان، الإيجارات والمفروشات. السيارات.

- الدراجات النارية باستثناء العجلات الثلاثية (الخاصة بالمعوقين 13%).

- الحفلات الموسيقية، قاعات التسليية بمختلف أنواعها، قاعات السينما.

• المعدل المخفض 7%:

- الخضضر، الحبوب باستثناء السميد من القمح الصلب الخاص بصناعة الخبز. السماسرة.

- السكر، الإسمنت...

تصريح المكلفين بالضريبة الخاص بالرسم على القيمة المضافة الخاص بولاية سعيدة:

الجدول رقم 17: يمثل تصريحات الرسم على القيمة المضافة ما بين (2010/2012)

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	2012
التصريح بوثيقة G50	436.788.751,21	267.456.860,80	275.048.565,10
التصريح بوثيقة LE ROLE	8.573.931,31	20.144.241,63	3.737.094,65

المصدر: مديرية الضرائب لولاية سعيدة

التعليق:

من الملاحظ أن المبالغ الضريبية المدفوعة عن طريق الجدول في سنة 2011 أكبر من المبالغ في 2012 ربما يرجع إلى الإعفاءات المقدمة للمكلفين التي تخص غرامات التأخر ولذلك تقل المبالغ.

5) حقوق التسجيل والطوابع الجبائية:

يمثل الجدول التالي مداخيل ولاية سعيدة من حقوق التسجيل والطوابع الجبائية:

الجدول رقم 18: يمثل مداخيل حقوق التسجيل والطوابع الجبائية ما بين (2010/2012)

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	2012
حقوق التسجيل والطابع	107.953.931,16	210.962.387,27	256.922.624,11

المصدر: مديرية الضرائب لولاية سعيدة

التعليق:

يمكن أن يكون ارتفاع المداخل الخاصة بحقوق التسجيل والطابع الجبائية سبب زيادة النشاطات التجارية والمحلات الجديدة وكذا زيادة مستخدمي الوثائق الوطنية الذين لم يكونوا قد بلغوا السن القانوني في السنوات السابقة.

المطلب الثالث: إجراءات مديرية الضرائب لتحقيق الأهداف المسطرة

لاحظنا أنه للضرائب أهمية كبيرة في تشكيل ميزانية الدولة وبالتالي الجماعات المحلية، كما أن لها دور أساسي في المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك سلع كمالية ذات الاستهلاك المحدود من طرف عامة الشعب ذوي الدخل المحدود، للمحافظة على الدخل الفردي من جهة، حماية السلع الوطنية من جهة أخرى.

كما أن للضريبة دور توجيهي للاقتصاد كترشيد الاستهلاك والتحكم في أسعار السلع والخدمات بذلك التحكم في الادخار والتضخم، باقي المشاكل الاقتصادية.

كما هو مبين في المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: "تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" و"الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" و"الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال الثلاث (3) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي.

ويكون هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%⁵

المبحث الثاني: السياسة المتبعة من إدارة المؤسسات الجبائية

⁵ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2012

المطلب الأول: الإحصاءات السنوية

تقوم الإدارة الجبائية كل سنة بإحصاء المكلفين بالضريبة والنشاطات الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية.

يتعين على المصالح المكلفة بالعمران والبناء إفادة المديرية الولائية للضرائب التابعة لها إقليميا، بكل المعلومات المتعلقة بعمليات البناء الجديدة وإحصائيات الهدم وجميع التغييرات المتعلقة بالعقارات حتى تتخذ الإجراءات المناسبة بالنسبة للنسبة للرسوم والضرائب المتعلقة بالعقارات والأراضي.

كعينة اخترنا على عدد التصاريحات الخاصة الرسم على النشاط المهني لولاية سعيدة الخاصة بسنة 2012:

1/- بالنسبة للتجار:

الجدول رقم 19: يوضح عدد الملفات المصرح بها من قبل التجار لسنة 2012

البيان	عدد	المجموع 1+2+3
نظام الحقيقي	3691	3774
1) المحلات الموجودة		
2) المحلات الجديدة	156	
3) المحلات المقفلة	73	
		3-2+1
نظام الجزافي	0	
1) المحلات الموجودة	0	
2) المحلات الجديدة	0	
3) المحلات المقفلة	0	

2/- بالنسبة للمهن الحرة:

الجدول رقم 20: يمثل تصاريحات الخاصة بالمهن الحرة لنفس الرسم لسنة 2012

البيان	عدد	المجموع
المهن الحرة		
الأطباء	158	158
1) المحلات الموجودة		
2) المحلات الجديدة	0	
3) المحلات المقفلة	0	

المحامون	1) المحلات الموجودة	114	115
	2) المحلات الجديدة	1	
	3) المحلات المقفلة	0	
الموثقون	1) المحلات الموجودة	6	6
	2) المحلات الجديدة	0	
	3) المحلات المقفلة	0	
مهن أخرى	1) المحلات الموجود	170	172
	2) المحلات الجديدة	2	
	3) المحلات المقفلة	0	

المصدر: مديرية الضرائب لولاية سعيدة

التعليق:

لقد حاولنا أخذ مثال خاص بتصريحات الرسم على النشاط المهني لسنة 2012 ولقد وصل مجموع المحلات بالنسبة للمهن الحرة إلى 451 محل مصرح به لدى المديرية.

المطلب الثاني: العقوبات والغرامات الجبائية

تفرض العقوبات على المكلفين بالضريبة لعدة أسباب وذلك لمخلفة القوانين المنصوص عليها في التشريعات الخاصة من الأسباب نذكر مايلي:

1. بسبب عدم التصريح التأخير في تقديمه:

- تفرض تلقائيا الضريبة على المكلف الذي تأخر أو امتنع عن دفعها سواء كانت ضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات مع مضاعفة المبلغ إلى 25 بالمائة.
- في حالة تأخر قدره (30) ثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ تبلغ الإدارة الجبائية المكلف ويقضي بدفع المستحقات الضريبية، يتم تطبيق نسبة 35 بالمائة.
- يترتب على المكلف بالضريبة الذي تأخر في تقديم الوثائق المذكورة سابقا دفع غرامة جبائية قدرها 1.000 دج وهذا كل ما تم تسجيل تأخر أو خطأ في الوثائق.

2. زيادات بسبب نقص التصريح:

- ترتب على المكلف بالضريبة زيادات وهي حقوق التملص والأخطاء وتكون النسب كالتالي:
- 10 بالمئة، إذا كان مبلغ الحقوق التملص منها يقل عن مبلغ 50.000 دج أو يساويه.
 - 15 بالمئة، إذا كان المبلغ التملص منه أكثر من 50.000 ويقل عن 200.000 أو يساويه.
 - 25 بالمئة، إذا كان مبلغ الحقوق التملص منها يفوق 200.000 دج.
- عند القيام بأعمال تدليسية يمكن أن تصل النسبة إلى 100 بالمئة ولا تقل عن 50 بالمئة.
- من بين الأعمال التدليسية نذكر مايلي:
- مبيعات بدون فاتورة
 - تقديم وثائق مزورة أو التغطية للحصول على إعفاءات أو تخفيضات.
 - النسيان العمد لتقييد العمليات المحاسبية بهدف غش المصالح الضريبية
 - كل عمل أو فعل أو سلوك يهدف إلى مساعدة المكلف بالتهرب من دفع مستحققاته من ضرائب ورسوم.

المطلب الثالث: المراقبة الجبائية

تعاني المصالح الجبائية من ظاهرة التهرب الضريبي الذي يحاول من خلاله المكلفون التملص من أداء واجباتهم لذلك تلجأ إلى الرقابة الجبائية عن طرق مجموعة من الإجراءات التي سنحاول توضيحها من خلال النقاط التالية:

1. التحقيق في التصريحات:

يتم التحقيق من خلال مراجعة الوثائق الواردة للمؤسسة والصادرة عنها وذلك للتحقق من رقم أعمالها وصافي ربحها المحقق بصفة غير مباشرة إما عن طريق الزيادة أو تخفيض في أسعار الشراء أو البيع، أو عن طريق وسائل أخرى تطبقها المؤسسات في المحاسبة، وتنطبق هذه الإجراءات على المؤسسات التي تخضع لمؤسسة أو مجموعة تمارس هي الأخرى مراقبة على مؤسساتها توجد خارج الجزائر.

2. التحقيق في القوائم المالية:

إذا ثبت على المكلف المستفيد من الامتيازات الجبائية، نقص في التصريح المقدم للمصالح الجبائية سواء برقم الأعمال أو الأجر المدفوعة، فإن الزيادات الناتجة عن ذلك تكون محل استرجاع للحقوق والرسوم الموافقة طبقا لشروط القانون العام، وهذا بغض النظر عن الإعفاءات الممنوحة.

تفرض المحاسبة وفقا للشروط التالية:

- عندما لا تحتوي المحاسبة على مبالغ مقنعة بسبب انعدام الأدلة والوثائق الإثباتية، أخطاء أو إغفالات أو معلومات غير صحيحة خطيرة ومتكررة في أكثر من عملية محاسبة.
- عندما يكون مسك الدفاتر المحاسبية منافيا للشروط المنصوص عليها في القوانين والتشريعات.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها لدى المصالح الجبائية لاحظنا مجهوداتهم في محاولة تقريب المفاهيم الضريبية من المكلفين علاوة على تقديم ما يلزم من شروحات خاصة بهذا الشأن. كما أكدنا من أهمية الجباية في تفعيل عجلة التنمية ودورها في تركيب الميزانية الوطنية والملاحظ أن المكلفين يحاولون التملص من واجباتهم بكل الطرق ولذلك اتخذت المؤسسات الضريبية إجراءات ردعية حفاظا على هذا العنصر المهم في ميزانية الدولة.

الخاتمة العامة:

في ختام هذا العمل المتواضع الذي حاولنا من خلاله توضيح أهمية الجباية ودورها الأساسي والمهم وباعتبار أنها المصدر الرئيسي في إيرادات ميزانية الدولة كما حاولنا تبين تأثيرها على التنمية المحلية ذات الدور الكبير في تقدم البلدان وتطورها حيث استعرضنا نماذج دول كانت سباقة إلى ركب التنمية محاولة منا خلق مقارنة بالنظام الجبائي الجزائري الذي كان ممثل في هذه الدراسة بمديرية الضرائب لولاية سعيدة كما ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات على ضوء استنتاجاتنا من خلال هذه الدراسة وكانت الاقتراحات كالتالي:

الاقتراحات:

- ✓ توفير ميكانيزمات فعلية ضابطة للمداخيل الجبائية خصوصا بالنسبة للمهن الحرة .
 - ✓ تكوين الموظفين على مستوى المصالح الجبائية لتمكين كافة المستخدمين من التفاعل مع التطورات المتسارعة التي يعيشها اقتصادنا الوطني.
 - ✓ اعتماد عنصر التخصص أي توظيف إطارات متخصصة في جميع المجالات لتكوين فكرة حوله ومعرفة خباياه لتسهيل مراجعته.
 - ✓ توفير وسائل تساعد المراقبين على المراقبة الجبائية الجيدة حتى يعود ذلك على المردود الجبائي.
 - ✓ خلق قنوات تربط بين مديرية الضرائب وجميع النشاطات الاقتصادية القائمة.
 - ✓ إنشاء علاقات مع دول متطورة في المجال الضريبي للاستفادة من خبراتها فيما يخص ظروف وطموحات الاقتصاد الوطني.
- بالرغم من التحولات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري إلا أن الوضع المحلي مازال يعاني من صعوبات يمكن حسب نظرنا الأولية حصرها في الافتقار إلى قاعدة للمعطيات عن التدفقات الفعلية التي يعرفها النسيج الاقتصادي محليا إلا أنه يسجل غياب الوعي الضريبي من خلال وجود عدة نشاطات غير مصرح بها، وما التسهيلات في مجال تقنين أي نشاط إلا دليل على ذلك. وعليه يجب أن تستغل وسائل الاتصال الحديثة بمختلف صورها في خدمة الأبعاد الإستراتيجية للجزائر.

قائمة المراجع والمصادر:

المصادر باللغة العربية:

✚ إبراهيم العيسوي، نموذج النمر الآسيوية والبحث عن طريق التنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة،

القاهرة 1995.

✚ الأستاذ علي بساعد، المالية العامة، مطبوعات المعهد الوطني للمالية، القليعة 1992.

✚ حسين دريوش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1979.

✚ رفعت محجوب، المالية العامة، دار النهضة، بيروت 1979

✚ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي،

بيروت 2003.

✚ سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات

الجامعية، 1999.

✚ عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية، المؤسسة الجامعية للدراسات

والنشر، بيروت 1987، الطبعة الأولى.

✚ عبد الرحمن بوذفجي، التنمية الاقتصادية، دمشق.

✚ عبد الكريم بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت 1976.

✚ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.

✚ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مطبعة دمشق 1969، الطبعة الثالثة.

✚ محمد أحمد الدوري، التحلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.

✚ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهومة، الطبعة 03.

✚ موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة.

✚ نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009.

✚ هشام متولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1990.

المرجع باللغة الأجنبية:

✚ INCOM TAXES-impôts sur les revenus.

✚ Lucien mehl. Science et technique fiscales. puf. 1958

المجلات والقوانين:

✚ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(إسكوا)، تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل

التنمية، 2001-2006.

✚ بحوث اقتصاديات عربية، خريف 1993، القاهرة.

✚ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2012.

✚ مجلة المنار الإسلامية، العدد 05، طبعة 1985.

✚ مذكرة دراسات عليا، رنا أديب منذر، دمشق.

✚ ملتقى دولي، عنوان المداخلة "التمويل المحلي للتنمية المحلية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

✚ منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).



قائمة الملاحق

